

سلسلة مَتونُ الفِـقُه ١



للامنام مجدبرع كى بن مخدا لشوكانى صاحب كذاب نيل الأوطار

أبوخذيفَة إيران في الميران البرويرين ميران



كتسباب قد حوى دررًا بعين الحسن منحوطسة في الحسن منحوطسة في المنافقات تسبيهًا

حقوق الطبع محفوظة للناشسر مكتبة الصحابة - بطنطا

خلف المعهد الأزهرى بخوار محطة القطار شارع الجنبية الغربي

> الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧

بنم إِنهُ إِلْجَامِ

مقدمة:

إِنَّ الحَمْدَ لله نَحْمَدُه ونَسْتَعِينُه ونَسْتَغْفِرُه ، ونَعُوذُ باللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ومِنْ سَيِّعَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِ اللهُ فلا مُضِلَّ لَه ، ومَنْ يُضْلِلْ فلا هَادِى له . وأشْهَدُ أَنْ لَا إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ له وأشْهَدُ أَنَّ مُحَمدًا عَبْدُه ورَسُولُه .

أما بعد:

إسهامًا من المكتبة في نَشْرِ تُرَاثِ سَلَفِنَا الصَّالِجِ الذي يَجْمَعُ بَيْنَ الأَصَالَةِ والمَوْضُوعِيَّة نَقُومُ تِبَاعًا إِنْ شَاءِ اللهُ بِنَشْرِ كُتُبِ متونِ الفِقْهِ .

عملنا في هذا الكتاب :

١ = قَدْ رجعنا إلى كتاب « الرَّوْضَة النَّدِيَّة شَرْح الدُّرَرِ البهيَّة » وهو شُرْحٌ لِمَتْنِ الدُّرَرِ قَامَ به العَلَّامةُ صَديقُ بنُ حَسَنِ القَنْوجِيِّ البُخَارِي وحققه وضبَبَطَه العَلَّامةُ الشَّرِدِ قَامَ به العَلَّامةُ المَا اللهُ طَبْعة المطبعة المنيية وأعاد طبع الكتاب مكتبة دارْ التراث بشارع الجمهورية .

وقد اسْتَفَدْنَا كثيرًا من تَعْلِيقاتِ الشيخ أحمد شاكر وضَبْطه لأَلْفَاظِ الكتاب وكذلك العلامةِ صديق البخارى .

٢ - رجعنا إلى شرح المؤلف نفسه على متن الدرر الذى سمَّاه (الدرراى المُضِيَّة شرح الدرر البَهِية) . وقد قام بتحقيقه الشيخ محمد بن أحمد الشاطبي سنة

٣ - قمنا بمقارنة الطبعتين وأثبتنا الفروق التي بينهما .

٤ ـ قمنا بالتعليق على بعض المعانى التي هي في حاجة إلى توضيح .

مكانة هذا المتن

قَالَ عَنْهُ العَلَّامةُ صديق بن حسن البخاري في تَعْلِيقه على الرَّوْضَةِ الندية :

جمع فيه المسائل التى صَحَّ دليلُها ، واتَّضَحَ سبيلُها ، تاركًا لما كانَ مِنْ محضِ الرأى . وأتى بتحقيقاتٍ جَلِيلَةٍ خَلَتْ مِنْهَا الدَّفَاتِرُ وأَشَارَ إلى تَدْقِيقَاتٍ نَفِيسَةٍ لم تَحْوِها صُحُفُ الأَّكَابِرِ ونِسْبَةُ هَذَا المُخْتَصَرِ إلى المُطَوَّلاتِ مِنَ الكُتُبِ الفقهية ، نَحْوِها صُحُفُ الأَّكَابِرِ ونِسْبَةُ هَذَا المُخْتَصَرِ إلى المُطَوَّلاتِ مِنَ الكُتُبِ الفقهية ، نَسْبَةُ السبيكةِ الذَّهَبِيَّةِ إلى التُرْبَةِ المَعْدِنِيَّة ، كَمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ رَسَخَ في العلومِ قدمُه ، وسَبَح في بحار المعارفِ ذِهْنُه ولِسائه وقلمه ا . هـ .

ترجمة صاحب المتن

هو الإمام العلامة الرباني مُفتى الأمة بَحْرُ العلوم سَنَدُ المجتهدينَ الحفاظُ فريدُ عصره شيخ الإسلام. قدوة الأنام. ترجمانُ الحديثِ والقرآنِ ، قاضى قضاة القطر اليمانى ، ولد ليلة الأربعاءِ السابع والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ، ١٢٥ هـ وقد عرف في صنعاء بالشوكانى نسبة إلى شوكان وهى قرية من قرى السحامية إحدى قبائل خولان بينها وبين صنعاء دون مسافة يوم واحد ويقال إنَّ نسبته إلى شوكانَ ليست حقيقية لأنَّ وطنه وطنُ سَلَفِه وقرابته بمكان عدنى شَوْكان بَيْنَه وبَيْنَها جبلُ كَبِيرٌ مُسْتَطِيلٌ يقالُ له هجرةُ شَوْكان فَينْ هَذِه الحيثيةِ كَانَ انتسابُ أَهْلِه إلى شَوْكَانَ وَاللهُ أَعْلَمُ (*).

(*) مقتبسة هذه الترجمة من كتابه « البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع » ومن مقدمة المحقق لكتاب نيل الأوطار طبعة عثمان خليفة .

ذكر مؤلفاته

وله مؤلفاتٌ عَدِيدة مِنها:

- ١ أَدَبُ الطَّلَبِ ومُنْتَهَى الأربِ .
- ٢ تحفة الذاكرين شرح عدة الحصن الحصين.
- ٣ ـــ إرشادُ الثقاتِ إلى اتفاقِ الشرائِع على التوحيد والمعاد والنبوات.
 - ٤ -- الطُّودُ المنيف في الانتصاف للحد من الشريف .
 - ٥ شفاء العِلْل في حكم الزيادة في الثمن لمجرد الأجل.
 - ٦ شرح الصدور في تحريم رفع القبور.
 - ٧ ــ وطيب النشر في المسائل العشر .
- ٨ ــ الصوارم الهندية المسلولة على الرياض الندية في مسألة غسل الفرج قبل

الوضوء .

- ٩ ـ رسالة في اختلاف العلماء في تقدير مدة النفاس.
 - ١٠ ـ رسالة في الرد على القائل بوجوب التحية .
 - ١١ القول الصادق في حكم الإمام الفاسق.
- ١٢ رسالة في حد السفر الذي يوجب معه قصر الصلاة .
- ١٣ تشنيف السمع بإبطال أدلة الجمع بين الصلاتين في الحضر .
- ١٤ الرسالة المكملة في أدلة البسملة واطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال .
 - ١٥ ـ رسالة في حكم الطلاق البدعي .
 - ١٦ ـ رسالة في أن الطلاق لا يتبع الطلاق .
 - ١٧ ـ رسالة في حكم رضاع الكبير هل يقتضي التحريف .

- ١٨ رسالة تنبيه الحجا على حكم بيع الدجا.
- ١٩ القول المحرر في حكم لبس المعصفر وسائر أنواع الأحمر .
 - ٠٠ إبطال دعوى الإجماع على تحريم السماع .
 - ٢١ ـ زهر النسرين في حديث المعمرين.
 - ٢٢ اتحاف المهدة على حديث لا عدوى ولا طيرة .
 - ٢٣ عقود الجمان في بيان حدود البلدان.
 - ٢٤ إرشاد الأعيان إلى تصحيح ما في عقود الجمان .
 - ٢٥ حل الإشكال في إجبار اليهود على التقاط الأزبال .
- ٢٦ البغية في مسألة الرؤية يعني رؤية الله عز وجل في الآخرة .
 - ٢٧ إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي .
 - ٢٨ رفع الجناح عن نافي المباح .
- ٢٩ ـ القول المقبول في رد خبر المجهول من غير صحابة الرسول .
- ٣٠ ــ جواب السائل عن قوله تعالى ﴿ والقمر قدرناه منازل ﴾ .
 - ٣١ ــ أمنية المتشوق إلى معرفة حكم علم المنطق.
 - ٣٢ ـ رسالة في قول المحدثين رجال إسناده ثقات .
 - ٣٣ البحث المسفر عن تحريم كل مسكر .
 - ٣٤ الدواء العاجل لدفع العدو الصائل.
 - ٣٥ ــ رسالة عجيبة فى رفع المظالم والمآثم .
 - ٣٦ رسالة في مقدار الحائل بين الإمام والمصلى .
 - ٣٧ كشف الأستار عن حكم الشفعة بالجوار .
- ٣٨ الوشي المرقوم في تحريم التحلي بالذهب للرجال على العموم .
 - ٣٩ كشف الأستار عن القول بفناء النار .

- ٤ التحف في الإرشاد إلى مذهب السلف .
- ٤١ الصوارم الحداد القاطعة لعلائق مقال أهل الإلحاد .
 - ٤٢ رسالة على حديث الدنيا ملعونة ملعون ما فيها .
- ٤٣ ـ إشراق النيرين في بيان الحكم إذا تخلف عن الوعد أحد الخصمين .
 - ٤٤ رسالة في حكم التسعير .
 - ٥٤ ـ نثر الجوهر في شرح حديث أبي ذر .
 - ٤٦ ــ رسالة في مسائل العول .
 - ٤٧ ـ قطر الولى في معرفة الولى .
 - ٤٨ وله أبحاث اشتملت على فتاواه المسماة بالفتح الرباني .
 - ٤٩ ـ وله غير ذلك كثير رحمه الله رحمة واسعة .

أبو حديفة إبراهيم بن محمد

الدرر البهية

بسم اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم

أَحمدُ مَن أَمَرَنا بِالتَّفَقَّهِ في الدِّين . وأَشْكُر مَنْ أَرْشَدنا إلى اتباع سُنَنِ سَيِّد المُرْسَلينَ ، وأَصَلِّى وأَسَلِّمُ على الرَّسولِ الأمين وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ وأَصْحابِهِ الأَكْرَمِينَ .

باب هذا الباب قد اشتمل على مسائل

الأولى الماءُ طاهِرٌ ومُطهِّرٌ . لا يُخرِجهُ عَنِ الوصْفين إلَّا ما غَيَّر رِيحَهُ أَوْ لَوْنَهُ أَو طَعْمَهُ من النَّجاساتِ . وعن الثانى ما أخرجه عن اسم الماء المطلق من المغيرات الطاهرة وَلا فَرْقَ بَينَ قَليلٍ وَكثيرٍ . وَمَا فَوْقَ القُلَّتينِ (١) وَمَا دُونَهُما . وَمُتَحركِ وَسَاكِن وَمُسْتَعملِ وَغَيْرٍ مُسْتَعْملٍ .

فَصْلٌ وَالنَّجاسَاتُ (٢) هِي غائِطُ الإنْسانِ مُطْلقًا وَبَوْلُهُ إِلَّا الذَّكَرَ الرَّضيعَ وَلُعابُ كَلْبٍ وَرَوْثٌ وَدَمُ حَيْضٍ وَلَحْمُ خِنْزِيرٍ وَفِيما عَدا ذَلِكَ خِلافٌ . وَالأَصلُ

⁽١) القلتان قدرتا بـ « ذراع وربع » طولًا وعرضا وارتفاعًا . وهذا أولى من تقديرها بالأرطال والقرب .

⁽٢) جمع نجاسة وهي كُلُّ شيء يستقذره أهل الطبائع السليمة ويتحفظون عنه ويغسلون الثياب إذا أصابها كالعَذِرّة والبول وما ورد فيه نص عن رسول الله عَيْسَالِهُ .

الطُّهارَةُ فلا يَنْقُلُ عَنها إِلَّا نَاقِلٌ صَحيحٌ لَمْ يُعارضُهُ ما يُساوِيهِ أَوْ يُقَدَّمُ عَليهِ .

فصل وَيَطْهُو مَا يَتَنَجَّسُ بِغَسْلِهِ . حَتَّى لا يَبْقَى لَهما عَينٌ ولا لَوْنٌ وَلا رِيحٌ وَلا طَعْمٌ . وَالنَّعُلُ بالمَسْحِ . وَالاستحالَةُ مُطَهِّرةٌ لعَدَمٍ وُجُودِ الوَصْفِ الححكومِ عَليهِ . وَالاستحالَةُ مُطَهِّرةٌ لعَدَمٍ وُجُودِ الوَصْفِ الححكومِ عَليهِ . وَمَا لا يُمكنُ غَسْلُهُ فَبالصَّبِّ عَليهِ أو النَّزْحِ مِنهُ حتى لا يَبْقَى لِلنَّجاسَة أثرٌ . وَمَا لا يُمكنُ غَسْلُهُ فَ التطهير فَلا يَقومُ غَيرُه مقامَهُ إلا بإذْنٍ من الشَّارِعِ .

بابُ قَضاءِ الحاجَةِ(١)

عَلَى المتخلِّى الاسْتِتَارُ ، حَتَّى يَدَنُوَ مِنَ الأَرْضِ ، وَالبُعْدُ أَوْ دُخُولُ الكنيف . وَتَرْكُ الكلام . وَالمُلابَسةِ لما لَهُ حُرْمَةٌ وَتَجنَّبُ الأَمكنةِ التي مَنع عَنِ التَخلِّى فِيها شَرْعٌ أَوْ عُرْفٌ . وَعَدَمُ الاسْتِقبالِ والاسْتِدبارِ لِلْقِبلةِ . وَعَليهِ الاستجمارُ (١) بثلاثة أحجارٍ طاهِرَةٍ . أَوْ مَا يَقُومُ مَقامَها . وَيُنْدَبُ الاستِعاذَةُ عِندَ الشروع . وَالاستغفارُ والحمدُ بَعْدَ الفراغ .

باب الوضوء

يَجبُ على كلِّ مكلَّفِ أَنْ يُسمِّى إِذَا ذَكَر ويَتَمَضْمَض وَيَستِنشقَ ثُمَّ يغسلَ جَميعَ وَجههِ . ثُمَّ يَديهِ مَعَ مِرْفَقيهِ . ثُمَّ بَمسحَ رَأْسَهُ مَعَ أَذُنيهِ . وَيُجزِئُ مَسحُ

أحجار وعن الاستنجاء برجيع أو عظم » .

⁽١) كناية عن خروج البول والغائط وهو مأخوذ من قوله عَلَيْكُ « إذا قعد أحدكم لحاجته » . (٢) أي مسحات من حديث سلمان « أن النبي عَلَيْكُ نهي عن الاستجمار بأقل من ثلاثة

بَعضِه . والمسحُ عَلَى العمامَةِ . ثُم يَغسلَ رِجليهِ مَعَ الكعبينِ . وَلَهُ المسحُ على الحَقْينِ (١) .

وَلا يَكُونُ وُضُوءًا شَرْعِيًّا إِلَّا بِالنِّيَّةِ لاستباحَةِ الصَّلاةِ .

فَصلٌ وَيُستحبُّ التَّثليثُ في غَيْرِ الرَّأْسِ . وَإطالَةُ الغُرَّةِ وَالتَّحجيل'' . وَتَقديمُ السِّواكِ'' اسْتحبابًا . وَغَسلُ اليَدَيْنِ إِلَى الرسغَينِ ثَلاثًا قَبلَ الشروعِ في غَسلِ الأَعضاء المُتَقدِّمَةِ .

فَصلٌ وَيَنْتَقِضُ الوُضوءُ بِمَا خَرَجَ مِنِ الفَرْجَينِ مِنْ عَينِ أُو رِيحٍ . وَبِمَا يُوجِبُ الغُسْلَ وَنَوْمِ المُضْطجعِ . وَأَكُل لَحْمِ الإِيلِ . والقَيْءِ وَنحُوهِ . وَمَسَّ الذَّكَرِ .

باب الغسيل(1)

يَجِبُ بِخُرُوجِ المنِيِّ بِشَهْوَةٍ وَلَوْ بَتَفَكرٍ . بِالتِقاءِ الخِتانينِ . وَبِائْقطاعِ الحَيْضِ وَالنَّفاسِ وَبِالاَحْتِلامِ مع وُجُودِ بَلَلٍ . وَبِالمَوْتِ وَبِالإِسلامِ .

فَصلٌ وَالغُسْلُ الوَاجِبُ ، هُوَ أَنْ يُفيضَ المَاءَ عَلَى جَمِيع بَدَنِهِ ، أَوْ يَنْغَمِسَ فِيهِ ، مَعَ المَضْمَضَةِ وَالاستِنْشَاقِ ، وَالدَّلْكِ لِما يُمَكُنُ دَلْكُهُ ، وَلا يَكُونُ شرعيا إلَّا بِالنيَّةِ لِرَفْعِ مُوجِبِهِ ، وَلَدِبَ تَقْدِيمُ غَسْلِ أعضاءِ الوُضُوءِ إلَّا القَدَمَينِ ، ثُمَّ التيامُنُ .

⁽١) للإمام القاسمي رسالة طيبة في ذلك تحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني (طبعة المكتب الإسلامي » .

⁽٢) لقوله عَلِيْكُ في الصحيحين (إن أمتى يدعون يوم القيامة غرًّا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل ،

⁽٣) ولنا رسالة « السواك دراسة بين الدين والعلم الحديث » .

⁽٤) أصله تعميم البدن بالغسل.

قَصلٌ وَيُشرَعُ لِصلاةِ الجُمُعَةِ ، وَلِلْعبدَيْنِ ، ولِمَنْ غَسَّلَ مَيَّتًا ، وَللإِحْرَامِ وَلِدُخُولِ مَكةَ .

بابُ التَّيَمُّمِ (١)

يُسْتباحُ بِهِ مَا يُستباحُ بالوُضُوءِ والغُسْلِ لِمَنْ لا يَجدُ الماءَ ، أَوْ خَسْبِي الضَّرَرَ مِن اسْتعمالِهِ وَأَعضاوُهُ الوجَهُ ثُمَّ الكَفَّان ، يَمسَحُهما مَرَّةً بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ . بضربة نَاوِيًّا مُسَمِّيًا . وَنَوَاقِضُهُ نَوَاقِضُ الوُضُوءِ .

بابُ الحيض

لَمْ يَأْتِ فَى تَقْدِيرِ أَقَلِّهِ وَأَكثرِهِ مَا تَقُومُ بِهِ الحَجَّةُ ، وَكَذَلِكُ الطَهْرُ . فَذَاتُ العَادَةِ المُتْقَدِّرَةِ تَعْمَلُ عَلَيها ، وَغَيرُها تَرْجِعُ إِلَى القَرَائِنِ ، فَدَمُ الحَيْضِ يَتَمَيَّزُ عن غيرِه ، فَتَكُونُ حَائِضًا إِذَا رَأْتُ غَيرَهُ ، وَهُسْتَحَاضةً إِذَا رَأْتُ غَيرَهُ ، وَهِي فَتَكُونُ حَائِضًا إِذَا رَأْتُ غَيرَهُ ، وَهِي كَالطَّاهِرَةِ ، وَتَغسِلُ أثرَ الدَّمِ . وَتَتُوضًا لكلِّ صَلاةٍ . وَالحَائِضُ لا تُصَلِّى وَلا تَصُومُ وَلا تَصُومُ وَلا تَصُومُ الصَّيامَ .

فصلُّ وَالنُّفَاسُ أَكثرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، ولا حَدَّ لأَقَلُّهِ ، وَهُوَ كالحيض .

كتاب الصلاة (١)

أُولُ وَقْتِ الظهْرِ الزَّوَالُ ، وَآخِرُهُ مَصيرُ ظِلِّ الشيء مِثْلَهُ سِوَى فَيْء الزَّوَالِ ،

⁽١) قالَ الله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتِم مَرْضَى أَو على سَفرٍ أَو جَاءَ أَحَدٌ مَنكُم مِنِ الغَائِط أَو لامَسْتم النساءَ فلم تَجدوا ماءً فتيمموا صعيدًا طيبًا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾ . (٢) قال تعالى : ﴿ حافِظوا على الصَّلواتِ والصَّلاةِ الوُسطَى وقُومُوا للهِ قَانتين ﴾ .

وهُوَ أُوَّل وَقْتِ الْعَصِرِ وَآخِرُهُ مَا دَامَتِ الشَّمْسُ بَيضاءَ نَقيةً ، وَأُوَّل وَقْتِ الْمَغْرِبِ غُرُوبُ الشَّمسِ وَآخِرُهُ ذَهَابُ الشَّفْقِ الْأَحْمِ ، وَهُوَ أُوَّلُ العشاءِ وَآخِرُهُ لِلْمَعْرِبِ غُرُوبُ الشَّمسِ ، وَمَنْ نَامَ نِصْفُ اللَّيْلِ ، وَأُوَّلُ وقتِ الفجرِ إِذَا انْشَقَّ الفَجرُ وَآخِرُهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ ، وَمَنْ نَامَ عن صلاتِهِ أَوْ سَها عَنها فوقتُها حِينَ يَذْكُرُهَا ، وَمَنْ كَانَ مَعذُورًا وَأَدْرَكَ مِن الصَّلَاةِ مِن صلاتِهِ أَوْ سَها عَنها فوقتُها حِينَ يَذْكُرُهَا ، وَمَنْ كَانَ مَعذُورًا وَأَدْرَكَ مِن الصَّلَاةِ رَكعةً فقد أَدْرَكها ، وَالتَّوْقِيتُ وَاجِبٌ ، وَالجمعُ لَعُذْر جَائِزٌ ، وَالمُتَيَمِّمُ وَنَاقِصُ الصَّلَاةِ أَو الطَّهارَة ، يُصَلّون كغيرِهِمْ مِنْ غَيرِ تَأْخِير ، وَأَوْقَاتُ الكَرَاهَةِ بعدَ الفَجْرِ حَتَّى تَوْرُب .

بَابُ الأذانِ

يُشْرَعُ لأَهْلِ كلِّ بَلدٍ أَنْ يَتَّخِذُوا مؤَدِّنا . يُنَادِى بأَلْفَاظِ الأَذَانِ المَشْرُوعَةِ ، عند دخولِ وقتِ الصلاةِ . وَيُشْرَعُ لِلسامِعِ أَنْ يُتابِعَ المؤَدِّنَ . ثم تُشْرَعُ الإِقَامَةُ عَلى الصِّفةِ الوَارِدَةِ .

بَابٌ ويَجبُ عَلَى المصلَى تَطْهِيرُ ثَوْبِهِ

وَبَدَنِهِ وَمَكَانِهِ مِنَ النَّجَاسَةِ ، وَسَتُرُ عَوْرَتِهِ وَلَا يَشْتَمِلُ الصَّمَّاءَ^(۱) ، وَلَا يُسْدِلُ^(۲) ولا يُسْبِلُ^(۳) وَلا يَكَفَتُ^(۱) ، وَلَا يُصلِّى فى ثَوْبٍ حَرِيدٍ وَلَا ثَوْبِ

⁽١) هو أن يخلل جسده بالثوب لا يرفع منه جانبا ولا يبقى ما يخرج منه يده .

⁽٢) السدل : هو إسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبيه بين يديه بل يلتحف به ويدخل يديه من داخل فيركع ويسجد وهو كذلك .

⁽٣) الإسبال : أن يُرخى إزاره حتى يجاوز الكعبين .

⁽٤) الكفت : هو أن يأخذ طرف ثوبه فيغرزه في حجزته أو نحو ذلك وأما كفت الشعر :=

شهْرة (١) وَلَا مَغْصوب (٢) . وَعليهِ اسْتِقْبالُ عَينِ الكعبةِ إِنْ كَانَ مُشاهِدًا لَها أَوْ في حكم المُشاهِدِ . وغير المشاهِدِ يَسْتَقْبِلُ الجهة بَعدَ التَّحرِّي .

بابُ كيفيةِ الصلاةِ

لَا تَكُونُ شَرْعِيَّةً إِلَّا بالنيَّةِ وَأَرَكانُها كلها مُفْتَرَضَةٌ إِلَّا قُعودَ التَّشَهُدِ الأُوْسَطِ والاسْتراحَة ، وَلَا يَجبُ مِنْ أَذْكارِهَا إِلَّا التكبيرُ وَالفاتحة في كلِّ رَكعةٍ وَلَوْ كَانَ مُوْتَمًّا والتَّشَهُدُ الأَخِيرُ والتسليمُ وماعَدَا ذَلِكَ فَسُنَنٌ ، وَهِي الرَّفْعُ فِي المَواضِعِ الأَرْبَعَةِ ، وَالضَّمُّ وَالتَّوجُهُ بَعدَ التَّكبيرَةِ ، والتَّعَوُّذُ وَالتأمِينُ ، وقِرَاءَةُ غَيرِ الفاتِحةِ الأَرْبَعَةِ ، وَالتَّشَهُدُ الأَوْسَطُ وَالأَذْكَارُ الوَارِدَة فِي كلِّ رُكنِ والاسْتكثارُ مِنَ الدَّعاءِ بِخيرِ الدُّنيا وَالآخِرةِ بِمَا وَرَدَ وَبِما لَمْ يَرِدْ .

فَصلٌ وتَبْطُلُ الصَّلاةُ بِالكَلَامِ وَبِالاشتغال بِما لَيسَ مِنها وَبِتَرْكِ شَرطٍ أَوْ رُكنِ عَمْدًا .

فَصلٌ وَلَا تَجِبُ عَلَى غَيرِ مُكلفٍ ، وتسْقُطُ عَمَّنْ عَجَزَ عَنِ الْإِشَارَةِ ، وَعَمَّنْ أَغْيِى عَلَيه حَتَّى وَقْتِها ، وَيُصلِّى المَرِيضُ قَائِمًا ثمَّ قَاعِدًا ثُمَّ عَلَى جَنْبِ .

باب صلاة التطوع

هِي أَرْبَعٌ قَبَلَ الظُّهْرِ ، وَأَرْبَعٌ بَعْدَه ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ العَصْرِ ، وَرَكْعتانِ بَعدَ

فنحو أن يأخذ منه خصلة مسترسلة فيكفتها في شعر رأسه أو يَرْبِطَها بخيط إليه أو نحو ذلك
وكان الرجال وقت ذاك لهم شعور طويلة تضفر › .

⁽۱) يراجع كتاب « حجاب المرأة المسلمة » الشيخ ناصر الدين الألباني طبعة المكتب الإسلامي .

⁽٢) ملك الغير وأخذ بغير إذنه .

المَغْرِبِ وَرَكَعتانِ بَعدَ العِشاءِ ، وَرَكَعتانِ قَبلَ الفَجْرِ وَصَلَاةُ الضَّحى ، وَصَلَاةُ النَّكِلِ وَأكثرُهَا ثَلَاث عَشْرَة رَكعةً يُوتِرُ فِى آخِرِهَا بِرَكْعةٍ وَتَحيةُ المَسْجدِ ، والاسْتخارَة ، وَرَكعتانِ بَينَ كلِّ أَذَانٍ وَإِقَامَةٍ .

باب صلاة الجماعة

هِى مِنْ أَكْثِرِ السَّنِ وَتَنْعَقِدُ بِاثْنَينِ ، وَإِذَا كَثْرَ الْجَمْعُ كَانَ الطَّوَابُ أَكْثَرَ ، وَتَصِحُ بَعَدَ المَفْضُولِ وَالأُولَى أَنْ يَكُونَ الإِمَامُ مِنَ الخِيارِ ، ويُومُّ الرَّجُلُ بِالنَّسَاءِ لَا المُعَلَّمُ ، وَالمُفْتَرِضُ بِالمُتَنفِّلِ وَالعكسُ ، وَتَجِبُ المُتابَعةُ فِي غَيرِ مُبْطل ، وَلَا يَومُّ الرَّجُلُ قَوْمًا هم لَهُ كَارِهُونَ ، وَيُصَلِّى بِهِمْ صَلَاةَ أَخَفِّهِمْ ، وَيُقَدمُ السَّلطانُ ، وَرَبُّ المَنْزِلِ وَالأَفْرُأَ ، ثُمَّ الأَعلَمُ ، ثُمَّ الأَسَنُّ ، وَإِذَا اخْتَلَتْ صَلَاةُ الإِمام كَانَ وَرَبُّ المَنْزِلِ وَالأَفْرُأَ ، ثُمَّ الأَعلَمُ ، ثُمَّ الأَسَنُّ ، وَإِذَا اخْتَلَتْ صَلَاةُ الإِمام كَانَ ذَلِكَ عليهِ لَا عَلَى المُؤْتَمِينَ بِهِ ، وَمَوْقِفُهُمْ خَلْفَهُ إِلَّا الوَاحِدَ فَعَنْ يَمِينِهِ ، وَإِمَامَةُ ذَلِكَ عليهِ لَا عَلَى المُؤتَّمِينَ بِهِ ، وَمَوْقِفُهُمْ خَلْفَهُ إِلَّا الوَاحِدَ فَعَنْ يَمِينِهِ ، وَإِمَامَةُ النِّسَاءِ وَسَطَ الصَّفِ وَتُقَدَّمُ صَفُوفُ الرِّجَالِ ثُمَّ الصَّبِيانُ ، ثُمَّ النِساءُ وَالأَحَقُ النِّالَةِ وَالنَّهَى ، وَعَلَى الجَماعَةِ أَنْ يُسَوُّوا صَفُوفَهُمْ وَأَنْ يَسَدُّوا الخَلَلُ (١) وَأَنْ يُتِمُوا الصَّفِّ الأَولَ ثُمَّ الذِي يَلِيهِ ثُمَّ كَذَلِكَ .

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

هُوَ سَجْدَتَانِ قَبَلَ التَّسْلِيمِ أَوْ بَعَدَهُ وبِإِحْرَامٍ وَتَشَهَّد وَتَحليل ، ويُشْرَعُ لِتَرْكِ مَسْنُونٍ وَلِلزِّيَادَةِ وَلَوْ رَكعةً سَهُوًا ، وَلِلشَّكِّ في العَدَدِ . وَإِذَا سَجَدَ الإَمَامُ تَابَعَهُ المُؤْتَمُّ .

⁽١) الخَلَلُ : بفتحتين الفرجة بين الشيئين والجمع خلال مثل جبل وجبال قاله في المصباح

باب القضاء للفوائت

إِنْ كَانَ التَّرْكُ عَمْدًا لَا لِعُذْرٍ ، فَدَيْنُ اللهِ تَعالَى أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى ، وَإِنْ كَانَ لِعُذْرٍ ، فَلَيْسَ بِقَضَاءٍ بَلْ أَدَاءً فِي وَقْتِ زَوالِ العُذْرِ ، إِلَّا صَلَاةَ العِيدِ فَفِي ثَانِيهِ .

باب صلاة الجمعة

تَجبُ عَلَى كُلِّ مُكلَّفٍ إِلَّا المَرْأَةَ وَالعَبْدَ والمُسافِرَ وَالمِيضَ ، وَهِي كَسائِر الصَّلُواتِ لَا تُخالِفُها إِلا فِي مَشْرُوعيَّةِ الخُطْبَتَيْنِ قَبْلَها ، وَوَقْتُها وَقْتُ الظَّهْرِ وَعلى الصَّلُواتِ لَا تُخطَّبَتَيْنِ ، وَنُدِب لَهُ مَنْ حَضَرَها أَنْ لَا يَتَخطَّى رِقَابَ النَّاسِ ، وَأَنْ يُنْصِتَ حالَ الخُطْبَتَيْنِ ، وَنُدِب لَهُ التَّبْكِيرُ وَالتَّطَيُّبُ وَالتَّجَمُّلُ وَالدُّنُو مِنَ الإمامِ وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعةً مِنْها فَقَدْ أَدْرَكها ، وَهِي فِي يَوْمِ العِيدِ رُخصة .

باب صلاة العيدين

هِى رَكْعتانِ ، فِى الأُولَى سَبْعُ تكبيراتِ قَبْلَ القِرَاءَةِ ، وَفِى الثَّانِيةِ خَمْسٌ كَذَلِكَ ، وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا ، وَيُسْتَحبُ التَّجَمُّلُ وَالخُرُوجُ إِلَى خَارِجِ البَلَدِ وَمُخَالَفَةُ الطَّرِيقِ ، وَالأَكلُ قَبْلَ الخُرُوجِ فِى الفِطْرِ دُونَ الأَضْحَى وَوَقْتُها بعدَ ارْتِفاعِ الشَّمْسِ قَدْرَ رَمُحْ إِلَى الزَّوالِ وَلَا أَذَانَ فِيها وَلَا إِقَامَةً .

باب صلاة الخوف

قَدْ صَلَّاهَا رَسُولُ الله عَيْرِالِلَّهِ عَلَى صِفاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَكُلُّهُا مَجْزِيةٌ . وَإِذَا اشْتَدَّ

الخَوْفُ والتَّحْمُ القِتالُ صلَّاها الرَّاجِلُ والرَّاكب وَلُو إلى غيرِ القبلة ولوْ بالإيماء .

بَابُ صَلَاةِ السُّفَرِ

يَجِبُ القَصْرُ عَلَى مَنْ خَرَجَ مِنْ بَلِدِهِ قاصِدًا لِلسَّفَرِ وَإِنْ كَانَ دُونَ بَرِيدٍ ، وَإِذَا أَقَامَ بِبَلِدٍ مُتردِّدًا قَصَر إلى عِشْرِينَ يَوْمًا . وَإِذَا عَزَمَ عَلَى إِقَامَة أَرْبَعِ أَتَمَّ بَعْدَهَا . وَلَهُ الجَمْعُ تَقْدِيمًا وَتأخيرًا بأذانٍ وَإِقامتينِ .

باب صلاة الكسوفين

وَهِىَ سُنَّةٌ . وَأَصَحُّ مَا وَرَدَ فِى صِفتها رَكْعتانِ ، فِى كلِّ رَكْعةٍ رُكُوعان . وَوَرَدَ فَ كلِّ رَكُعةٍ وَوَرَدَ فَ كلِّ رَكعةٍ وُوَرَدَ فَ كلِّ رَكعةٍ رُكوعينِ ، وَوَرَدَ فَ كلِّ رَكعةٍ رُكوعينِ ، وَوَرَدَ فَ كلِّ رَكعةٍ رُكوعي . وَنُدِبَ الدُّعاءُ والتَّكبيرُ والتَّصَدُّقُ والاستِغْفارُ .

باب صلاة الاستسقاء

تُسَنَّ عِنْدَ الجَدْبِ رَكَعْتَانِ بَعْدَهُما خُطْبَة . تَتَضَمَّنُ الذِّكْرَ والتَّرْغِيبَ فِي الطَّاعة والزَّجْرَ عَنِ المَعْصية ، وَيَستَكْثِرُ الإمامُ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الاستِغفارِ والدُّعاءِ برَفْع الطَّاعة والزَّجْرَ عَنِ المَعْصية ، وَيَستَكْثِرُ الإمامُ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الاستِغفارِ والدُّعاءِ برَفْع الطَّاعة والزَّجْرَ عَنِ المَعْصية الرَّدِيتَهُمْ .

كتاب الجنائز

مِنَ السُّنَّة عِيادَةُ المَرِيضِ ، وَتَلقِينُ المُحْتَضَرِ الشَّهادتَينِ وَتوْجيهُهُ وَتَعميضُهُ إذا

ماتَ ، وقراءةُ يسَ عَليه . وَالمُبادَرَةُ بِتَجهيزِهِ إِلَّا لِتَجْوِيز حياتهِ . وَالقضاءُ لِدَينهِ وَتَسْجِيتُهُ . وَيجُوزُ تَقْبيلُهُ . وَعلى المَريض أَنْ يُحْسنَ الظّنَّ برَبِّهِ وَيَتوبَ إليهِ وَيَتَخلَّصَ عَنْ كلِّ ما عَليهِ .

فَصلٌ وَيجِبُ غَسلُ المَيِّتِ المُسْلِم عَلَى الأَحيَّاءِ ، وَالقَرِيبُ أَوْلَى بالقرِيبِ إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسه ، وَأَحَدُ الرَّوْجَينِ بالآخرِ ، وَيكُونُ الغَسْلُ ثَلاثًا أَو خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ بماءٍ وسِدْرٍ (١) وَفِي الآخِرَةِ كَافُورًا ، وَتُقَدَّمُ المَيامِنُ . وَلَا يُغَسلُ الشَّهيدُ .

قَصْلٌ وَيَجِبُ تَكَفينُهُ بِمَا يَستُرُهُ وَلَوْ لَمْ يَملَكُ غيرَهُ ، وَلَا بَأْسَ بَالزِّيادَةِ مَع التَّكنِ مِن غير مُغالاةٍ . ويُكفَّنُ الشَّهيدُ فِي ثِيابِهِ التي قُتِلَ فِيها . وَنُدِبَ تَطْيِيبُ بَدنِ المَيِّتِ وَكَفَنُهِ . المَيِّتِ وَكَفَنُهِ .

فَصلٌ وَتَجبُ الصَّلَاةُ عَلَى المَيِّتِ . وَيَقومُ الإَمامُ حِذَاءَ رَأْسِ الرَّجلِ وَوَسَطَ المَرْأَةِ ، وَيُكبِّرُ أَرْبِعًا أَوْ خَمْسًا . وَيِقرأَ بَعْدَ التَّكبيرَة الأُولَى الفاتِحة وَسُورةً . وَيَدْعُو بَيْنَ التَّكبيراتِ بالأَدْعِيةِ المأثُورَةِ ، وَلا يُصلَّى على الغالِّ وَقِاتلِ نَفْسِهِ وَالكافِرِ وَالشَّهيدِ وَيُصلَّى على الغالِّ وَقِاتلِ نَفْسِهِ وَالكافِرِ وَالشَّهيدِ وَيُصلَّى على الغالِّ وَقِاتلِ نَفْسِهِ وَالكافِرِ

فَصل ويَكُونُ المشْى بالجنازةِ سَرِيعًا ، والمشْى مَعَها وَالحْملُ لَها سُنة ، والمُتقَدِّمُ عَليها والمَتَا خُرُ عَنها سَوَاءٌ ، وَيُكْرَهُ الرُّكُوبُ ، وَيَحْرُمُ النَّعْى وَالنِّياحَةُ وَاتِّباعُها بنارٍ وَشَتَّى المَتَّبِعُ لَها حَتى تُوضَعَ ، والقِيام وَشَتَّى المَتَّبِعُ لَها حَتى تُوضَعَ ، والقِيام لَها مَنْسوخٌ .

فَصْلٌ وَيَجِبُ دَفْنُ المَيِّتِ فِي حُفْرةٍ تَمَنعُهُ مِنَ السِّباعِ وَلا بَأْسَ بالضَّرْجِ وَاللَّحْدُ أَوْلَى ، وَيُوضَعُ عَلى جَنْبِهِ الأَيْمَنِ وَاللَّحْدُ أَوْلَى ، وَيُوضَعُ عَلى جَنْبِهِ الأَيْمَنِ

⁽١) السدر: ورق النبق.

مُسْتَقْبِلًا ، ويُسْتَحَبُّ حَثْوُ التُّرابِ مِنْ كلِّ مَن حَضَرَ ثَلاثَ حَثَياتٍ ، وَلا يُرْفَعُ القَبْرُ زيادَةً عَلى شِبْرٍ .

وَالزِّيارةُ لِلْمَوتَى مَشْرُوعَةٌ ، وَيقِفُ الزَّائِرُ مُسْتَقْبِلًا لِلْقِبْلَةِ ، وَيَحْرُمُ اتِّخاذُ القُبورِ مَساجدَ وَزَخْرَفَتُها وَتَسْرِيجُها وَالقُعُود عَليها وَسَبُّ الأَمُواتِ ، وَالتَّعْزِيةُ مَشْرُوعَةٌ وَكذلِكَ إِهْدَاءُ الطَّعامِ لأَهْلِ المَيِّتِ(١) .

كتاب الزكاة

تَجبُ فِي الأَمُوالِ التي سَتأتِي إِذَا كَانَ المَالِكُ مُكلفًا .

باب زكاة الحيوان

إنما تجبُ مِنهُ فِي النَّعَيمِ ، وَهِيَ الْإِبْلُ وَالبَقَرُ وَالغَنَمُ .

فَصْلُ إِذَا بَلَغَتِ الإِبِلُ حَمْسًا فَفيها شَاةً ، ثُمَّ فِي كُلِّ حَمْسِ شَاةً ، فإذا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعشْرِينَ ففيها البَّنَةُ مَخَاضِ^(۲) أو ابْنُ لَبُونٍ وَفِي سَتِّ وَثَلاثينَ ابْنَةُ لَبُونٍ ، وَفِي سَتِّ وَثَلاثينَ ابْنَةُ لَبُونٍ ، وَفِي سِتِّ وَالْبَعِينَ بِنَّنَا وَفِي سِتِّ وَالْبَعِينَ بِنَّنَا وَفِي سِتِّ وَالْبَعِينَ بِنَّنَا وَفِي سِتِّ وَالْبَعِينَ بِنَّنَا لَهُونٍ ، وَفِي الْحَدَى وَسَتِّينَ جَذَعَةً (٤) ، وَفِي سِتِّ وَسَبْعِينَ بِنَّنَا لَبُونٍ ، وَفِي الْحَدَى وَتِسْعِينَ جِقَّتانِ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ، فإذا زَادت ففي كُلِّ أَنْبَعِينَ لَبُونٍ ، وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتانِ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ، فإذا زَادت ففي كُلِّ أَنْبَعِينَ

⁽١) يرجع إلى كتاب : « تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد » وكتاب « أحكام الحناء وبدعها » للشيخ محمد ناصر الدين الألباني والوصية الشرعية طبعتنا .

⁽٢) ابنة مخاض : ما بلغت حولًا .

⁽٣) حقة : ما بلغت ثلاثة أعوام .

⁽٤) جذَعَة : ما بلغت أربعة أعوام .

ابْنَةُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّهٌ .

فَصْلٌ وَيَجِبُ فِي ثَلاثِينَ مِنَ البَقَرِ تَبيعٌ (١) أَو تَبيعةٌ وَفِي أَرْبَعينَ مُسِنَّةٌ (٢) ثُمَّ كَذَلِكَ .

فَصْلٌ وَيَجِبُ فَى ٱرْبَعِينَ مِنَ الغنيمِ شَاةٌ إلى مائَةٍ وَإِحدَى وَعِشْرِينَ ، وَفِيها شَاتَانَ إِلَى مِائَةٍ وَوَاحِدَةٍ ، وَفِيها ٱرْبَعٌ ثُمَّ فِى إِلَى مَائَةٍ وَوَاحِدَةٍ ، وَفِيها ٱرْبَعٌ ثُمَّ فِى كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ .

فَصْلٌ وَلَا يُجْمَعُ بَينَ مَفْترِقِ مِنَ الأَنعامِ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَينَ مِحْتَمْعِ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ وَلَا شَيء فِيما دُون الفَرِيضةِ ، وَلَا فِي الأُوْقَاصِ^(٣) ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلَيطَيْنِ وَلَا شَيء فِيما دُون الفَرِيضةِ ، وَلَا فِي الأُوْقَاصِ^(٣) ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلَيطَيْنِ فَيَتَراجَعانِ بِالسَّوِيَّةِ . وَلَا تُؤْخِذُ هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوْرٍ وَلَا عَيْبٍ ، وَلَا صَغِيرةٌ ، وَلَا فَحلُ غَنْمٍ . أَكُولَةٌ ، وَلَا رُبَّى وَلَا مَاخِضٌ . وَلَا فَحلُ غَنْمٍ .

بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ

هى إذَا حَالَ عَلَى أَحَدِهُمَا الْحَوْلُ رُبْعُ الْعُشْر ، وَنِصَابُ الدَّهَبِ عِشْرُونَ دِينَارًا ، وَنِصَابُ اللَّهَبِ عِشْرُونَ دِينَارًا ، وَلَا زَكَاةً فِى غَيْرِهُمَا مَنَ الْخُواهِرِ (٤) ، وَأَمْوَالُ التِّجَارَةِ وَالْمُسْتَغَلَّات .

⁽١) تبيع: ذات الجول.

⁽٢) مُسِنَّة : ذات الحولين .

⁽٣) الأوقاص : جمع وَقَص وهو ما بين الفريضتين في الزكاة ، أي ما زاد على خمس من الإبل إلى تسمع ، وما زاد على عشر إلى أربع عشرة .

⁽٤) كالدُّرِّ والياقوت والزمرد والماس.

بَابُ زَكاةِ النَّباتِ

يَجِبُ العُشْرُ فِي الجِنطَةِ وَالشَّعِيرِ والذَّرَةِ وَالتَّمْرِ والزَّبِيبِ وَمَا كَانَ يُسقَى بِالمَسنى (١) مِنْها ففيهِ نِصْفُ العُشْرِ وَنِصابُها حَمْسَة أُوسُقٍ (٢) وَلَا شَيءَ فِيما عَدَا ذَلِكَ ، كالخَضْرَاوَاتِ وَغَيرِهَا ، وَيَجِبُ في العَسلِ العُشْرُ ، وَيَجوزُ تَعْجيلُ الزُّكَاةِ ، وَعَلى الإمَام أَنْ يَرُدُّ صَدَقَات أغنياء كل مَحلِّ فِي فُقَرائِهِمْ . وَيَبْرأُ رَبُّ المَالِ بِدَفعها إِلَى السُّلُطانِ وَإِنْ كَانَ جَائِرًا .

بَابُ مَصارفِ الزَّكاةِ

هِيَ ثَمانِية كَا فِي الآيَةِ (٢) . وَتَحرُمُ عَلَى يَنِي هَاشِمٍ وَمَوَاليهِمْ وَعَلَى الأَغنياءِ وَالأَقوياءِ المُكْتَسِبِينَ .

بَابُ صَدَقَةِ الْفِطرِ

هِيَ صَاعٌ (١) مِنَ القوتِ المُعتادِ عَنْ كُلِّ فَرْدٍ . والوُجوبُ عَلَى سيِّدِ العبدِ وَمُنْفِقِ

⁽١) السانية : وجمعها السواني ما يسقى عليه الزرع والحيوان من بعير وغيره -

⁽٢) وحديث رسول الله عَلَيْكُم في رواية الوسق : ستون صاعًا وفي (الحجة البائغة » . وإنما قدر من الحب والتمر خمسة أوسق لأنها تكفى أهل بيت إلى سنة .

 ⁽٣) الآية : ﴿ إِنَمَا الصِدْقَاتُ لَلْفَقْرَاء والمُسَاكِينِ والعاملينِ عليها والمُؤلَّفَة قُلُوبُهُم وفي الرقابِ والغارمين وفي سبيل الله وابّنِ السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾ .

⁽٤) صاع : يكال به وهو أربعة أمداد كل مد رطل وثلث .

الصَّغيرِ وَنَحوِهِ وَيَكُونُ إِخرَاجُها قَبلَ صَلَاةِ العيدِ ، وَمَنْ لَا يَجدُ زِيادَةً عَلى قوتِ يَوْمِه وَليلَتِهِ فَلَا فِطرةَ عَليهِ . وَمَصرِفُها مَصرفُ الزَّكاةِ .

كتاب الخمس

يَجِبُ فِيما يُغنمُ فِي القتالِ وَفِي الرِّكَازِ^(۱) وَلَا يَجِبُ فِيما عَدا ذَلِك . وَمَصرِفُهُ مَنْ فِي قَوْلِه تَعالَى : ﴿ وَاعلموا أَنَّما غَنِمْتُم مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ مَنْ الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى والمَسَاكِينِ وابنِ السَّبِيلِ ﴾ .

كتاب الصيام

يَجِبُ صِيامُ رَمَضانَ . لِرُوْيَةِ هِلالِهِ مِن عَدْلٍ أَوْ إِكَالِ عِدَّةِ شَعْبانَ . ويَصومُ تَلاثِينَ يَوْمًا مَا لَمْ يَظْهَر هِلَالُ شَوَّالٍ قَبُلَ إِكَالِها ، وَإِذَا رَآهُ أَهْلُ بَلدٍ لزِمَ سَائِرَ البِلَادِ المِوافقَةُ ، وَعَلَى الصَّائِم النِّيَّةُ قَبَلَ الْفَجْرِ .

فَصَلٌ يَبْطُلُ بِالأَكِلِ وَالشَّرْبِ. وَالجِمَاعِ وَالقَيْءِ عَمْدًا ، وَيَحُرُمُ الوِصَالُ . وَعلى مَنْ أَفطَرَ عَمدًا كَفَّارَةٌ كَكَفَّارِةِ الظِّهَارِ . وَيُنْدبُ تَعجيلُ الفِطْرِ وَتَأْخيرُ السُّحورِ . السُّحورِ .

فَصْلٌ يَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ شَرْعِيٍّ أَنْ يَقْضَى . وَالْفِطْرُ لِلمُسافِرِ وَنَحوِهِ رُخصةٌ إِلَّا أَنْ يَخشَى التَّلفَ أو الضَّعفَ عَنِ القتالِ فَعَزِيمة . وَمَنْ مَاتَ وَعَليهِ صَوْمٌ

⁽١) الركاز : بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاى وفى القاموس : تفسير الرُّكَازِ بالمعدن ودفين الجَاهِلِيَّة وقال صاحبُ النهاية إنَّ الركاز يقع عليهما .

صَامَ عَنهُ وَلِيُّهُ . وَالكبيرُ العاجِزُ عن الأداءِ والقَضاءِ يُكَفِّرُ عَنْ كلِّ يَوْمٍ بإطْعامِ مسكين .

بَابُ صَوْمِ التَّطُوُّعِ

يُستحبُّ صِيامُ سِتِّ مِنْ شَوَّالٍ . وَتِسع ذِى الحِجَّةِ . وَعَرَّمٍ وَشَعْبانَ وَالاثْنين وَالخَمِيسِ وَأَيَامِ البيضِ . وَأَفضَلُ التَّطَوُّعِ صَوْمُ يَوْمٍ وَإِفطارُ يَوْمٍ . وَيُكرَهُ صَوْمُ الخَمِيسِ وَأَيَامِ البيضِ . وَأَفضَلُ التَّطَوُّعِ صَوْمُ مَوْمُ الْعِيدَيْنِ . وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ . اللَّهِ . وَيَحرمُ صَوْمِ الْعِيدَيْنِ . وأيَّامِ التَّشْرِيقِ . واسْتِقْبالُ رَمضانَ بيوْمٍ أَوْ يَوْمَينِ .

بَابُ الاعْتكاف

يُشْرَعُ . وَيَصِحُّ فِي كُلِّ وَقْتٍ فِي المساجد . وَهُو فِي رَمَضانَ آكَدُ سِيَّما فِي العشرِ الأُوَاخِرِ مِنُه . وَيُستَّحَبُّ الاجتهادُ في العمل فِيها . وَقِيام لَيالِي القدْرِ . وَلَا يَخُرُجُ المُعْتَكِفُ إِلَّا لِحَاجَةٍ .

كتاب الحج

يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَكَلَّفٍ مَستُطيعٍ فَوْرًا . وَكَذَلِكَ العُمْرةُ وَمَا زَادَ فَهُو نَافِلةٌ . فَصَلِّ وَيَجِبُ تَعِينُ نَوْعِ الحَجِّ بِالنَّيَّةِ . مِنْ تَمتَّعِ أَوْ قِرَانٍ أَوْ إِفَرادٍ . وَالأُوَّلُ أَفْضَلُها ، وَيَكُونُ الإحْرامُ مِنَ المَوَاقِيتِ المعرُوفَةِ . وَمَنْ كَانَ دُونَهما فَمَهَلَّهُ أَهْلُهُ حَتَى أَهْلُ مَكةً مِنْ مَكةً .

فَصلٌ وَلَا يَلبسُ المحرِمُ القميصَ ، وَلَا العمامَةَ ، وَلَا البُرْنُسَ ، وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرُسِّ(١) وَلَا زَعْفَرانٌ ، وَلَا الخُفَّيْنِ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَينِ فَليَقْطَعْهُما حَتَّى

⁽١) بفتح الواو وإسكان الراء وآخره سين هو نبت أصفر يصبغ به .

يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الكعبينِ ، وَلَا تَنْتَقِبُ المُرْاةُ ، وَلَا تَلْبسُ القُفَّازَيْنِ ، وَمَا مَسَّةُ الوَرْسُ والزَّعَفَرانُ ، وَلا يَتَطَيَّبُ ابْتِدَاءً ، وَلا يَأْخُذُ مِنْ شَعرِهِ أَو بَشرِهِ إِلَّا لعذْر ، وَلا يَرْفُثُ (') ، وَلَا يَنكحُ ، وَلَا يُنكحُ ، وَلَا يَنححُ ، وَلَا يَخطبُ ، وَلا يَنفحُ ، وَلا يَخطبُ ، وَلا يَغشلُ صَيدًا . وَمَن قَتلهُ فَعليهِ جزَاء مِثلُ ما قَتلَ مِنَ النَّعَمِ يحكُم بِه ذَوَا عدْلٍ ، وَلا يَقْتلُ صَيدًا . وَمَن قَتلهُ فَعليهِ جزَاء مِثلُ ما قَتلَ مِنَ النَّعَمِ يحكُم بِه ذَوَا عدْلٍ ، وَلا يَعْتلُ ما صادَه غَيرُهُ . إلا إذَا كَانَ الصَّاثِدُ حَلالًا وَلْم يَصِدُه لأُجلِه ، وَلا يُعْضَدُ ('') مِن شَجَرِ الحَرَمِ إلَّا الإذْخِرَ ('') ، وَيَجُوزُ لَه قَتْلُ الْفَوَاسِقِ الخُمسِ ('') . وَصَيْدُ حَرَمِ المَدِينَةِ وشَجَرُهُ كَحَرِم مَكةَ إلَّا أَنَّ مَنْ قَطَعَ شَجَرَهُ أَوْ خَبَطَهُ كَانَ سَلَبهُ حَلالًا لِمَنْ وَجَدَهُ . وَيَحرِمُ صَيْدُ وَ جُّ ('') وَشَجَرُهُ .

فَصْلٌ وَعِنْدَ قُدُومِ الحَاجِّ مَكَةَ يَطُوفُ لِلقُدُومِ ، سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ ، يَرْمُلُ فِي الثَّلاَثَةِ الأَوْلَى وَيَمْشِي فِيما بَقِيَ . وَيُقَبِّلُ الحَجَرَ الأَسْوَدَ ، أَوْ يَسْتَلِمُهُ بِمحْجَنِ (٦) وَيُقَبِّلُ الحَجَرَ الأَسْوَدَ ، أَوْ يَسْتَلِمُهُ بِمحْجَنِ (٦) وَيُقَبِّلُ المُحْجَنَ . وَيَكفى القارِنَ طَوَافٌ وَاحِدٌ وسَعْيٌ المِحْجَنَ . وَنَحْوَهُ . وَيَستلِمُ الرُّكْنَ اليَمانِيَّ . ويَكفى القارِنَ طَوَافٌ وَاحِدٌ وسَعْيٌ

⁽١) قال الحافظ المنذرى الرفث : يُطلَّقُ ويرادُ به الجماعُ ويرادُ به الفَحْتْمَاءُ ويطلقُ ويُراد به خطابُ الرجلِ المرأة فيما يتعلق به الجماع .

⁽٢) بضم الياء وإسكان العَيْن وفتح الضاد أي لا يقطع .

⁽٣) الإذْخِر: بكسر الهمزة وإسكان الذال وكسر الخاء هو نبت معروف عند أهل مكة طيب الرائحة ينبت في السَّهْلِ والحزن وأهل مكة يسقفون به البيوتَ بين الخشب ويَسُدُّون به الخلل بين اللبنات في القبور.

⁽٤) عن عائشة فى الصحيحين قالت « أمر رسول الله عَلَيْكَ بقتل خمس فَوَاسِقَ فى الحِلّ والحرم : الغرابُ والحداّةُ والعَقْربُ والفَارَةُ والكلبُ العَقُور » وفى صحيح مسلم من حديث ابن عمر زيادة « الحية » .

⁽٥) بفتح الواو وتشديد الجيم اسم واد بالطائف .

⁽٦) بكسر المم وإسكان الحاء وفتح الجيم وآخره نون هو عصا محنية الرأس.

وَاحِدٌ ، وَيَكُونُ حَالَ الطَّوَافِ مُتَوَضِّفًا سَاتِرَ العَوْرَةِ ، وَالحَائِضُ تَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ الحَاجُ ، غَيرَ أَنْ لَا تَطُوفَ بِالبَيْتِ ، وَيُنْدَبُ الذِّكُرُ حَالَ الطَّوَافِ بِالمَاثُورِ ، وَبَعدَ الحَاجُ ، غَيرَ أَنْ لَا تَطُوفَ بِالبَيْتِ ، وَيُنْدَبُ الذِّكُرُ حَالَ الطَّوَافِ بِالمَاثُورِ ، وَبَعدَ فَرَاغِه يُصلى رَكَعتين فِي مقام إبراهيم ، ثمَّ يعودُ إلَى الركن فَيَسْتَلِمَهُ .

فَصْلٌ وَيَسعى بَينَ الصفا وَالمْرُوَةِ سبعةَ أَشواطٍ دَاعِيًّا بِالمَّاثُورِ ، وإذَا كان مُتَمَتَّعًا صارَ بَعد السعي حَلالًا حتى إذَا كانَ يَوْمُ الترويةِ أهلٌ بِالحَجِّ .

فَصِلٌ ثُمَّ يَأْتِى عَرَفَةً صبحَ يَوْمٍ عَرَفَةً ملبيًا مَكْبُوا، وَيَجمعُ العصريْنِ فِيها وَيَخطبُ . ثُمَّ يُفيضُ من عَرَفَةً وَيأتِى المَزْدَلِفة وَيجمع فِيها بين العشاءين . ثُمَّ يَبيتُ وَيَخطبُ . ثُمَّ يُصليِّ الفَحْرَ ، وَيَأْتِى المَشْعَرَ فَيَذْكُرُ الله عِنْدَهُ . وَيَقفُ بِهِ . إِلَى قَبْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ ثُمَّ يَرْفَعُ حتى يَأْتِى بَطْنَ مُحَسِّرٍ ، ثُمَّ يَسلكُ الطَّرِيقَ الوُسْطَى إِلَى الْجَمْرة التِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ وَهِي جَمْرةُ العقبةِ فَيْرِمِيها بِسبع حَصياتٍ يكبُّرُ مَع كُلِّ الْجَمْرة التِي عِنْدَ الشَّجَرةِ وَهِي جَمْرةُ العقبةِ فَيْرِمِيها بِسبع حَصياتٍ يكبُّرُ مَع كُلِّ حَصاةٍ ، وَلا يَرْمِيها إِلا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، إِلّا النَّساءَ والصَّبَيَانَ فَيجُوزُ لَهُمْ قَبَلَ ذَلكَ ، ويَحْلِقُ رَأْسِهُ . أَوْ يُقَصِّرُهُ فَيَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيء إِلّا النِّساءَ والصَّبَيَانَ فَيجُوزُ لَهُمْ قَبَلَ ذَلكَ ، ويَحْلِقُ رَأْسَهُ . أَوْ يُقَصِّرُهُ فَيَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيء إلَّا النِّساءَ ، وَمَنْ حَلَقَ أُو ذَبَحَ الْقَافِي النَّسْوِيقِ ، وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ . أَوْ يُقَصِّرُهُ فَيَحِلُّ لَهُ كُلُّ شَيء إلَّا النِّساءَ ، وَمَنْ حَلَقَ أُو ذَبَحَ اللَّي النَّسْوِيقِ ، وَيَرْمِي فِي حَلَى الْوَمْ عَنْ أَيام التَّشْرِيقِ الْجَمْراتِ الثَّلَاثُ مِنى فَيَبِيثُ بِهَا لَيْالِي مَنى فَيْعِيثُ لِمَ السَّمْ يَقِ السَّمْ يَقِ مَ النَّعْ مِنَ أَيَامِ التَسْرِيقِ . وَيُطُوفُ الحَلَّ عِمَ النَّيْ يَحُم بِالنَّاسِ وَهُ وَلَوفُ اللَّهُ عَلَى النَّرِيَارَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَفِى وَسَطِ أَيَامِ التَسْرِيقِ . وَيَطُوفُ الحَاجُ طَوَاف الإِفَاضَةِ وَهُو طَوَاف الزَّيَارَة يَوْمَ النَّحْرِ . وَإِذَا فَرَغَ مِنْ أَعمال الحَج طَاف لِلوَدًاع .

قَصلُ والْهَدْى . أَفْضَلُهُ البَدنَةُ ، ثَمّ البَقَرَةُ ، ثمّ الشَّاةُ ، وتُجْزِئُ البَدنةُ والبقرة عَنْ سَبْعةٍ ، وَيَجُوزُ لِلمُهْدى أَنْ يَأْكُل مَنْ لِحِمِ هَدْيه . وَيَرْكَبَ عَليهِ ، وَيُنْدَبُ لهُ إشعارُه وتقليدُه ، ومَنْ بعثَ بِهدى لم يَحرُمْ عَليه شيءٌ مما يَحرمُ على المحرِم .

باب العمرةِ المفردةِ

يُحْرِمُ لِهَا مِنَ الميقاتِ ، ومَنْ كانَ في مكة خرجَ إلى الحلِّ . ثُم يَطوفُ ويَسعى

ويَحلقُ ويُقَصِّرُ ، وَهِي مَشرُوعةٌ فِي جَميعِ السنةِ . كتاب النكاح (١)

يُشْرَعُ لِمَنِ استطاعَ الباءَة (٢) ، وَيجبُ على مَنْ خَشِى الوُقوعَ في المعصيه والتبتل غَيرُ جائِزٍ إلا لعجزٍ عَن القيامِ بِما لا بد منه ، وينبغى أَنْ تَكُونَ المرأةُ وَدُودُ وَلُودًا ، بكرًا ، ذَاتَ جمالٍ وَحسب ودين ، ومَال ، وَتُخطبُ الكبيرةُ إلى نفسه والمُعْتَبَرُ حصولُ الرِّضا مِنها لمنْ كانَ كُفْعًا ، والصَّغيرَةُ إلى وَلِيها ، وَرِضَا البِ صمتُها ، وتحرُمُ الخِطْبَةُ في العِدَّة وَعلى الخِطبةِ ، ويَجوزُ النظرُ إلى المخطوبةِ ، ويَجوزُ النظرُ إلى المخطوبةِ ، ويَحوزُ النظرُ الى المخطوبةِ ، ويَحررُ مُسْلِمٍ ، وَيجوزُ لِكلِّ وَا مِن الزوْجَينِ أَنْ يُوكلَ لِعقدِ النكاحِ ولَوْ واحِدًا .

فصل وَنِكَاحُ المتعةِ (٣) مَنسوخٌ ، والتَّحْلِيلُ (٤) حَرَامٌ ، وَكَذَلَكَ الشَّغَارُ (٤) وَيَحِبُ عَلَى الزَّوْجِ الوَفَاء بشرْطِ المرْأَةِ ، إِلَّا أَنْ يُحلَّ حَرَامًا أَوْ يُحرِّمَ حَلَا وَيَحرُمُ عَلَى الرَّجل أَنْ يَنْكِحَ زَانِيَةً أَوْ مشرِكةً وَالعكس ، ومَنْ صَرَّحَ الة يتحريههِ (١) ، وَالرَّضَاعُ كَالنَّسب . وَالجمعُ بَينَ المرْأَة وَعَمَّتها أَوْ خَالَتها وما زاد

⁽١) معنى النكاح حقيقة الوطء ومجازًا العقد كما صرح به الزمخشرى .

⁽٢) قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله : الباءة الجماع يعنى من استطاع منكم الجماع لقدرت مُوَّينه وهي مؤن النكاح فليتزوج والوجاء بكسر الواو الوج وهو أن تُرَضَّ ٱنْتَيَا الفحل رَضًّا شُ يُذْهِبُ شَهْوَة الجماع ويَتَنَزَّلُ في قَطْعِه مَنْزِلَةَ الحَصْيي « قاله في اللسان » .

⁽٣) هو نكاح إلى أجل مُؤمَّت كيومين أو ثلاثة أو شهر أو غير ذلك .

⁽٤) قال الإمام ابن القيم في كتابه إعلام الموقعين «ونكاح المحلل لم يبيح في ملة من الملل قطّ ولم أحد من الصحابة ولا أفتى به واحدّ منهم وذكر الأحاديث التي رويت في ذلك « فلتراجع ا.

⁽٥) والشَّعَارُ أن يقول الرجلُ زوجني ابنتك وأزوجك ابنتي وغير ذلك لكي يَسْقُطَ المهر عنم

⁽٦) لقوله تعالى : ﴿ حُرمتْ عليكم أمهاتُكُم وبناتُكُم وأَخُواتُكُم وعماتكم وخالَاتُكم وبن

العدد المباح للحر والعبد ، وإذا تزوَّجَ العبدُ بغيرِ إذْنِ سَيدهِ فنكاحُهُ بَاطلٌ ، وإذَا عَتقتِ الأُمَةُ مَلكتْ أمرَ نفسها وخُيِّرَتْ فى زَوْجها ، وَيَجوزُ فَسخُ النكاح بالعيبِ ، ويُقَرُّ مِن أَنْكَحَةِ الكفارِ إذَا أسلموا مَا يُوافِق الشرْعَ ، وإذَا أسلم أحدُ الزَّوْجَينِ انفسنخ النكاحُ ، وتجبُ العدَّةُ ، فإنْ أسْلَمَ ولم تَتَزَوَّجُ المرَّأَةُ كانا عَلى نكاحِها الأوَّل ولوْ طالَت المُدَّةُ إذَا اختارًا ذَلكَ .

فصل المَهرُ وَاجِبُ (١) ، وَتُكرَهُ المغالَاةُ فِيهِ ، وَيُصبح وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حِدِيدٍ ، أَوْ تَعليمَ قرْآنِ . وَمَنْ تَزَوَّجَ امَرَأَةٌ وَلَمْ يُسَمِّ لَها صَدَاقًا ، فَلها مَهرُ نِسائِها إِذَا دَخَلَ بِها ، ويُسْتَحَبُّ تقديمُ شيء مِنَ المَهرِ قَبلَ الدخولِ ، وَعَليهِ إحسانُ العشرةِ ، وَعليها الطَاعةُ . وَمَنْ كانتَ لَهُ زَوْجَتانِ فَصاعِدًا ، عَدَلَ بَينهنَّ فى القِسمةِ ومَا تَدْعو الحاجةُ إليهِ ، وَإِذَا سَافَرَ أَقرَعَ بَينهنَّ ، وَلِلمَوْآةِ أَنْ تَهَبَ نَوْبَتها ، أَوْ تصالِحَ الزُّوج على إسقاطِها ، وَيُقيمُ عِندَ الجَديدةِ البكرِ سَبعًا والثيب ثَلَاثًا ، وَلا يَجوزُ العَزْلُ ، وَلا يَجوزُ العَزْلُ ، وَلا يَجوزُ العَزْلُ ،

فَصلُ الوَلَدُ لِلفراشِ ، وَلَا عِبرَةَ لِشبهِهِ بغيرِ صَاحِبِهِ ، وَإِذَا اشْترَكَ ثَلَاثَةٌ فَى وَطْءِ أُمَةٍ فِى طُهر ملكها كُلُّ وَاحِدٍ مِنهمْ فِيهِ فَجَاءتْ بِوَلَدٍ وَادَّعُوهُ جَميعًا فَيَقْرَعُ بَينهمْ ، وَمَنِ استحقهُ بِالقُرْعَةِ فَعليةِ لِلآخرَيْنِ ثلثا الدِّيَةِ .

كتاب الطلاق(٢)

هُوَ جَائِزٌ مِنْ مُكلَّفٍ مُخْتارٍ ولوْ هازِلًا لمِنْ كَانَتْ فِي طُهرٍ لم يَمسُّها فِيهِ ولا

⁼ الآخ وبناتُ الأختِ وأمهاتُكُم اللاتى أرضعنكُم وأخواتُكُمْ من الرَّضَاعَة وأمهاتُ نسائكم وربائبكم اللاتى دخلتم بهن فإن لم تكونُوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائِكمُ الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قَدْ سَلَف ﴾ . (١) يراجع كتاب تربية الأولاد في الإسلام لعبد الله علوان ، وكتاب آداب الزَّفافِ لمحمد ناصر الألباني ، وكتاب تحفة العروس لمحمود مهدى الإسطنبولي .

⁽٢) الشيخ الفاضل أحمد شاكر رحمه الله له كتاب « الطلاق » فيه أبحاث طيبة فليراجع .

طلَّقهَا فى الحَيضةِ التى قَبلهُ ، أَوْ فِى حَمْلِ قَدِ استبانَ ، وَيَحرُمُ إِيقَاعَهُ عَلَى غَيرِ هَذِهِ الصَّفةِ ، وَفِى وُقُوعِ مَا فَوقَ الوَاحِدَةِ مِن دُون تَخلُّلِ رَجْعةٍ خِلَافٌ ، والرَّاجِحُ عَدَمُ الوُقوعِ .

فَصلٌ وَيَقعُ بِالكَنَايةِ مَعَ النَّيةِ وبِالتخييرِ إِذَا اختارَت الفُرْقَةَ ، وإِذَا جَعله الزَّوْجُ إِلَى غيرِه وَقَعَ منهُ ، وَلَا يَقَعُ بالتحرِيمِ وَالرَّجلُ أَحَقَّ بامرأتِه في عِدَّةِ طَلَاقهِا يُراجِعها مَتى شَاءَ إِذَا كَانَ الطَلَاقُ رَجعيًّا . وَلا تحلُّ لهُ بعد الثالثة حَتى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيرَهُ .

بَابُ الخُلْعِ(١)

فَإِذَا خَلَعَ الرَّجُلُ امْرَأْتُهُ كَانَ أُمْرُهَا إِلَيها ، لَا تَرجِعُ إِلَيهِ بِمجرَّدِ الرَّجعةِ ، ويَجوزُ بِالقليلِ وَالكثيرِ مَا لَمْ يَجاوِزْ مَا صَارَ إِلَيها مِنهُ فلا ، وَلَا بدَّ مِنَ التَرَاضِي بَينَ الزَّوْجين عَلى الخُلْعِ ، أَوْ إِلْزَامِ الحَاكِم مَعَ الشقاق بَينهما وَهُوَ فَسْعُ مَ عَدَّتُهُ حَيضَةٌ .

بَابُ الإيلاءِ

هُوَ أَنْ يَحلفَ الزَّوْجُ على جَمِيعِ نِسائِهِ ، أَوْ بَعْضهِ لَا أَقَرِبُهِنَّ ، فَإِنْ وَقَّتَ بِهُ وَإِنْ وَقَتَ بِأَكْثَرَ منها خيرَ بعد مُضيها بَين أَنْ يفىء أَوْ يُطلقَ .

باب الظهار

وَهُوَ قَوْلُ الزَّوْجِ لاَمُراتِهِ : أَنتِ عَلَى كَظَهُر أُمِّى ، أَوْ ظَاهَرَتك ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ فَيَجِبُ عَلِيهِ قَبَلَ أَنْ يَمَسَّهَا أَنْ يَكَفِّرَ بِعِتْقِ رَقَبَةٍ ، فَإِن لَمْ يَجِدْ فَليطِعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فصيامُ شَهَريْنِ متتابِعينِ ، وَيَجُوزُ للإِمامِ أَنْ يُعِينَهُ مِنْ مِسكينًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فصيامُ شَهَريْنِ متتابِعينِ ، وَيَجُوزُ للإِمامِ أَنْ يُعِينَهُ مِنْ

⁽١) الحلع : أن تَكْرَه المرأة صُحْبَةَ الزوج .

صدقاتِ المُسلمينَ ، إِذَا كَانَ فَقيرًا لا يَقْدِرُ على الصَّومِ ولهُ أَنْ يَصْرِفَ مِنها لنفسهِ وَعِيالِه ، وإِذَا كَانَ الظِّهارُ مؤقتا فَلا يَرفعهُ إلَّا انقضاءُ الوَقْتِ ، وَإِذَا وطِيءَ قَبلَ انقضاءِ الوَقْتِ أَوْ يَنقضى وقْتُ انْقِضاءِ الوَقْتِ أَوْ يَنقضى وقْتُ المُطْلَقِ ، أَوْ يَنقضى وقْتُ المؤقَّتِ :

باب اللعان

إِذَا رَمَى الرَّجُلُ امْرَأَتُهُ بِالزِّنا ، وَلَمْ تُقِرَّ بِذَلِكَ ، وَلَا رَجَعَ عَنْ رميهِ لَاعَنَها ، فَيَشهدُ الرَّجُلُ الْرَبَعَ شهاداتٍ بِاللهِ إِنَّه لَمنَ الصادِقِينَ ، وَالْخَامِسةَ أَنَّ لَعنَة اللهِ عَليْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الكاذِبِينَ ، ثُمَّ تَشهدُ المَرْأَةُ أَرْبَع شهاداتٍ بِاللهِ إِنه لَمن الكاذِبينَ ، والخامسة أَنَّ غَضبَ اللهِ عليها إِنْ كان من الصادقِين ، وإذا كانت حاملًا أو كانت قد وضعت أدخل نفى الولد فى أيمانه ، ويفرِّقُ الحاكم بينهما ، وتَحرُمُ عليهِ أبدًا . ويَلحَقُ الوَلِدُ بأمه فقط ، وَمنْ رَمَاهَا بِهِ فَهو قَاذِفٌ .

باب العدة والإحداد

هى للطلاق من الحامل بالوضع ، ومن الحائض بثلاث حيض ، ومن غيرهما بثلاث حيض ، ومن غيرهما بثلاثة أشهر ، وللوفاة بأربعة أشهر وعشرًا ، وإنْ كانَتْ حاملًا فبالوضع وَلَا عدَّة على غير مدُخولة ، والأَمَةُ كالحُرَّة ، وَعلى المعتدَّة لِلوفاة تَركُ التَّزيُّنِ والمكثُ فِي البيتِ الذي كانتُ فيه عِندَ مَوْتِ زَوْجِها أَوْ بُلوغ خبره .

فصل وَيجبُ استبراءُ الأُمةِ المسبِيَّةِ والمُشتراةِ ونحوهِما بحيْضَةِ إِن كَانتْ حَائِضًا ، وألحامِلِ بوضع الحمل ، ومنقطعةِ الحيضِ حتَّى يَتبينَ عَدَمُ حَملها ، وَلا تُستبرأ بكر ، وَلا صَغيرةٌ مطلقًا وَلا يَلزَمُ عَلى البائع وَنحوهِ .

باب النفقة

تَجبُ على الزُّوجِ للزُّوْجَةِ والمُطَلقةِ رَجْعِيًّا ، لَا بَائِنًا وَلَا فِي عِدَّةِ الوَفَاةِ فَلَا نَفقةَ

وَلَا سُكنى ، إِلَّا أَنْ تَكُونَا حَامِلْتَينِ ، وَتَجبُ عَلَى الوَالِدِ المُوسِرِ لِوَلَدِهِ المُعسرِ وَالعكشُ ، وَلَا تَجبُ على القريب لقريبه إلا مِنْ باب صِلةِ الرَّحِمِ ، وَمَنْ وَجبتْ نَفقتُه ، وَجبتْ كُسوتُهُ وسُكناهُ .

باب الرضاع

إِنَّمَا يَثْبُتُ حَكْمُه بخمس رَضعاتٍ مَعَ تَيقُّنِ وُجودِ اللبنِ ، وَكُوْنِ الرَّضِيعِ قَبلَ الفطام ، وَيَحرمُ بهِ مَا يحرُمُ بِالنَّسبِ ، ويُقْبَلُ قَولُ المُرْضِعةِ ، ويجوزُ إِرْضَاعُ الكبيرِ وَلُوْ كَانَ ذَا لَحيةٍ لتجويزِ النظرِ .

باب الحضائة

الأُوْلَى بِالطَّفْلِ أُمَّهُ ، مَا لَمْ تُنْكُحْ ، ثم الحَالَة ثُمَّ الأَبُ ثمَّ يُعينُ الحَاكمُ مِنَ القَرابَةِ مَنْ رَأَى فِيهِ صَلاحًا وبَعَد بُلُوغِ سِنِّ الاسْتقلالِ يُخَيَّرُ الصبيُّ بَينَ أَبِيهِ وأُمِّهِ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ أَكْفَلَهُ مِنْ كَانَ لَهُ فِي كَفَالَتِه مَصلحة .

كتاب البيع

المُعْتَبَرُ فيهِ مُجَرَّدُ التَّراضِي ، ولوْ بِإِشَارَةٍ مِن قَادرٍ على النَّطْقِ ، وَلَا يَجوزُ بَيعُ النَّعْنِ فيهِ مُجَرَّدُ التَّراضِي ، ولوْ بِإِشَارَةٍ مِن قَادرٍ على النَّطْقِ ، وَلَا يَجوزُ بَيعُ الحَمرِ ، وَالمَيتَةِ ، والحِنزِيرِ ، وَالأَصنامِ ، وَالكلبِ ، والسَّنُّورِ وَالدَّمِ ، وَعَسبِ الفَحلِ (١) وَكُلِّ حَرَامٍ وَفَصْلِ المَاء وَمَا فِيهِ غَرَرٌ : كالسمك في الماء وَحَبَلِ الفَحلِ (١) وَكُلِّ حَرَامٍ وَفَصْلِ المَاء وَمَا فِيهِ غَرَرٌ : كالسمك في الماء وَحَبَلِ الفَحرِ (١) المُنابَذةِ (١) ، والمُلَمسةِ (١) ، وَمَا فِي الضَّرْعِ ، والعبيد الآبقِ ، الحَبلَةِ (١) ، وَالمُنابَذةِ (١) ، والمُلَمسةِ (١) ، وَمَا فِي الضَّرْعِ ، والعبيد الآبقِ ،

⁽١) عَسْبُ الفحل: وهو مَاءُ الفَحْل يكريه صاحبه لينزي به .

⁽٢) (أى ما فى بطون الإناث).

⁽٣) المنابذة : أَنْ يَنْبِذَ الرجلُ إلى الرجلِ ثوبه وينبذ الآخرُ إليه ثوبه على غير تأمل ويقول كل واحد منهما هذا بهذا

⁽٤) الملامسة : أن يبتاع ليلًا ولا يعلمُ ما فيه . انظر رسالتنا ﴿ آدابِ التاجر وشروط التجارة ﴾ .

(١) المحاقلة : بيع الزرع بكيل من الطعام معلوم . قال مالك المحاقلة : كراء الأرض بالحنطة وقال في المسودة المحاقلة : بيع الزرع بعد اشتداد الحب نقيًا .

(٢) المزابنة : هي كُلُّ شيء من الجزاف الذي لا يُعْلَم كَيْلُه ولا وَزْنُه ولا عَدَدُه ابتيع بشيء مسمى من الكيل والوزن والعدد وذلك كبيع ثمر النخل بأوساق من التمر .

(٣) المُعَاوَمَةُ : بيع ثمر النخل لأكثر من سَنَةٍ في عَقدٍ واحدٍ بيع غررٍ وجهالةٍ .

(٤) المخاضرة : بيع الثمرة خضراء قبل بُدُوِّ صلاحها .

(٥) العربون : هو أن يُعطى المشترى البائع درهمًا أو نحوه قبل البيع على أنه إذا ترك الشراء كان الدرهم للبائع بغير شيء .

(٦) لحديث رسول الله عَلِيل ﴿ لعن الله بائع الحمر وشاربها ومشتريها وعاصرها ٠ .

(٧) أي المعدوم بالمعدوم .

(٨) لحديث رسول الله عَلِيْكُ ﴿ إِذَا ابتعت طعامًا فلا تبعه حتى تستوفيه ١ .

(٩) أي صاع البائع وصاع المشترى .

(١٠) التناجش: هو الزيادَةُ في ثمن السلعة عن موافقة « مواطأة » لرفع ثمنها على المشترى الحقيقي .

(١١) لحديث رسول الله عَلِيْكُ ﴿ لَا يَبِعُ أَحَدَكُم عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ﴾ .

ر ١٢) الجائحة : الآفة التي تُهلكِ النَّمارَ والأموال . ولحديث رسول الله عَلَيْكُ في صحيح مسلم و إن كُنتَ بعت من أخيك تمرًا فأصابتها جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيعًا بم تأخذ مال أخيك » .

وَبَيْعٌ ، وَلا شَرْطَانِ فى بَيْع ، وَلَا بَيْعتانِ فِى بيعةٍ ، وَرِبْتُ مَا لَمْ يَضمنْ ، وَبَيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَ البائِع ، وَيَجوزُ بِشرْطِ عَدَمِ الخِدَاعِ ، والخيارُ فِى المجلِسِ ثَابِتٌ ما لَم يَتَفَرَقَا .

باب الرِّبا(١)

يَحْرُمُ بَيْعُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ ، والفِضَّةِ بالفِضَّةِ ، والبُرِّ بالبُرِّ ، والشَّعِيرِ بالشَّعيرِ ، والتَّمْرِ بالتَّمْرِ ، وَالمِلْح بالمِلْح ، إلَّا مِثْلًا بِمثْلِ يَدًا بيدٍ ، وَف إلْحاقِ غَيرِهِا بها خِلافٌ فإنِ اخْتَلَفَتِ الأَجناسُ جازَ التَّفاضُلُ إذَا كَانَ يدًا بِيدٍ ، وَلَا يَجوز بَيعُ الجِنسِ بِجِنْسِهِ مَعَ عَدَمِ العِلْمِ بالتَّساوى وَإِنْ صَحبهُ غَيرُه وَلَا بَيْعُ الرُّطَبِ بِما كانَ الْجِنسِ بِجِنْسِهِ مَعَ عَدَمِ العِلْمِ بالتَّساوى وَإِنْ صَحبهُ غَيرُه وَلَا بَيْعُ الرُّطَبِ بِما كانَ يابِسًا إلَّا لأَهلِ العَرايا(٢) ، وَلَا بَيعُ اللَّحِمِ بالحَيوانِ ، وَيَجوزُ بَيْعُ الحَيوانِ بِالثَّينِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ جِنْسِهِ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ العينةِ (٢) .

باب الخيارات

يَجبُ عَلَى مَنْ بَاعَ ذَا عَيبٍ أَنْ يُبَيِّنَه وَإِلَّا ثَبَتَ لِلمُشترِى الخِيارُ ، وَالخَرَاجُ الضَّمان وَلِلْمُشترِى الرَّدُ بالغَررِ وَمِنُه المُصرَّاةُ فَيَرُدُها وَصاعًا مِن تمرٍ ، أَوْ مَا يتراضَيانِ عَلِيهِ ، وَيَثْبُتُ الخِيارُ لِمَنْ نُحِدِعَ أَوْ بَاعَ قَبَلَ وُصولِ السوقِ ، وَلِكلِّ مِنَ المُتَبايِعَيْنِ بَيْعًا مَنْهِيًّا عَنْهُ الرَّدُ ، وَمَنِ اشترى شيئًا لَمْ يرَه فَلَهُ رَدُّهُ إِذَا رَآهُ ، وَلَهُ رَدُّ مَا الشَرَاهُ بخيار ، وَإِذَا اختَلَفَ البَيِّعانِ فَالقَوْلُ مَا يَقُولُهُ البائِعُ .

⁽١) قال الله تعالى ﴿ الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقومُ الذي يتخبطه البشيطانُ من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيعُ مِثلُ الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ .

⁽٢) العرايا : جمع عرية وهي في الأصل عطية ثمر النخل دون الرقبة : وهي بيع الرَّطَبِ على النخل بتمر في الأرض والعنب في الشجر بزبيب فيما دون محسة أوسق .

⁽٣) العينة : بكسر العين المهملة بيع التاجر سلعته بشمن إلى أجل ثم يشتريها منه بأقل من ذلك الثمن .

بَابُ السَّلَمِ

هو أَنْ يُسلِّم رأسَ المَالِ في مَجلسِ العَقدِ عَلَى أَنْ يُعطيهُ مَا يَتَراضيان عليهِ مَعلومًا إلى أَجَلِ مَعلومٍ وَلَا يَأَخذُ إلا مَا سَمَاهُ أَوْ رأس مَالِه وَلَا يَتَصَرَّفُ فيهِ قبل قبضهِ .

باب القرض

يَجِبُ إِرْجَاعُ مثْلهِ ويَجوزُ أَنْ يكونَ أَفضْلَ أَو أَكثَرَ إِذَا لَمْ يكنْ مشروطًا وَلَا يجوزُ أَنْ يَجُرُ القُرضُ نَفعًا لِلمقرضِ .

كتاب الشفعة(١)

سَبَبُهَا الاشْتَراك في شَيءٍ وَلَوْ مَنْقُولًا ، فإذَا وقعتِ القِسْمَة فلا شُفعة ، وَلَا يَحلُّ لِلشَّرِيكِ أَنْ يبيعَ حَتَّى يُؤْذِنَ شَريكَهُ ، وَلَا تَبْطُلُ بالتَّراخِي .

كتاب الإجارة(٢)

تَجُوزُ عَلَى كُلِّ عَملِ لَم يَمنعُ منهُ مَانعٌ شرعٌ قُلُونُ الأَجْرَةُ مَعلومَةً عَندَ الاسْتِفْجارِ فإنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلَكَ اسْتَحَقَّ الأَجيرُ مَقْدَارَ عَمَلهِ عِند أَهْلِ ذَلَكَ الْعَملِ وَقَدْ وَرَدَ النَّهِ يُ عَنْ كَسْبِ الحَجَّامِ وَمهرِ البَعٰى وحُلوانِ الكاهنِ وَعسبِ الفَحْل وأُجْر المؤذِّنِ وَقفيزِ الطَّحان ، ويَجوزِ الاسْتَتَجارُ على تلاوة القُرآن لَا عَلى تَعْليمهِ . وأَنْ يَكرى العينَ مَدَّةً مَعلومَةً بِأُجرةٍ مَعلومَةٍ وَمِنْ ذَلِكَ الأَرْضُ لا بِشطر ما يَخُرجُ منها وَمنْ يَكرى العينَ مَدَّةً مَعلومَةً بِأُجرةٍ مَعلومَةٍ وَمِنْ ذَلِكَ الأَرْضُ لا بِشطر ما يَخُرجُ منها وَمنْ

⁽١) الأصل فيها دَّفْعُ الضرر عن الجيران والشركاء .

⁽٢) قال الله تعالى فى قصة موسى وشعيب عليهما السلام : ﴿ قالتَ إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوى الأمين ﴾ .

أَفْسَدَ مَا اسْتُؤْجِرَ عَلِيهِ أَوْ أَتْلَفَ مَا اسْتَأْجَرَهُ ضَمَنَ .

باب الإحياء والإقطاع

مَنْ سَبَقَ إِلَى إِحْيَاءِ أَرْضِ لَمْ يَسبقُ إِلَيْهَا غَيْرُهُ فَهُوَ أَحَقُّ بَهَا وَتَكُونُ مِلكًا لَه ، وَيَجُوزُ للإِمَامِ أَنْ يُقْطَعَ مَنْ فِي إقطاعِهِ مَصلحةٌ شيئًا مِنَ الأَرْضِ المَيِّتَةِ أَو المَعادِنِ أَو المِياهِ .

كتاب الشركة

النَّاسُ شُرَكاءُ فِي الماءِ ، وَالنَّارِ ، والكلا ، وإذَا تَشَاجرَ المستحقّونَ لِلماءِ ، كانَ الأَحقُ بِهِ الأَعْلَى فالأَعْلى ، يُمِسكُهُ إلى الكَعْبَيْنِ ثُمّ يُرْسِلُهُ إلى مَنْ تَحْتَه ، ولا يَجوزُ الأَحقُ بِهِ الْأَعْلى فالأَعْلى ، يُمِسكُهُ إلى الكَعْبَيْنِ ثُمّ يُرْسِلُهُ إلى مَنْ تَحْتَه ، ولا يَجوزُ منعُ فَضلِ الماءِ ليمْنعَ بِهِ الْكلا ، ولِلإِمامِ أَنْ يَحْمِي بَعْضَ المواضِعِ لرَعْي دَوابّ المُسلِمينَ في وَقْتِ الْحَاجَةِ ، وَيَجوزُ الاشْتِرَاكُ في النّقودِ والتّجاراتِ ، وَيُقْسَمُ الرّبُعُ على ما تراضيا عليهِ ، وتجوزُ المُضاربةُ مَا لَمْ تَشْتَمِلْ عَلى مَا لَا يَحلُ ، وَإِذَا الرّبُعُ على ما تراضيا عليهِ ، وتجوزُ المُضاربةُ مَا لَمْ تَشْتَمِلْ عَلى مَا لَا يَحلُ ، وَإِذَا تشاجَر الشركاء فِي عَرْضِ الطّريق ، كانَ سَبعة أَذْرُعٍ ، وَلا يَمْنعُ جارٌ جارَه أَنْ يَعْرِزَ تشريكة كَانَ للإمامِ عَقوبَتُهُ بِقَلْعِ شَجرِهِ أَوْ بيعِ دَارِهِ .

كتاب الرهن

يَجوزُ رَهنُ مَا يَملكهُ الرَّاهِنُ فِي دَيْنِ عَليهِ ، والظَهرُ يُرْكبُ والَّلبنُ يُشرَبُ بنفقةِ المَرْهُونِ ، وَلَا يَغْلَقُ^(۱)الرَّهنُ بِما فِيهِ .

⁽١) قال ابنُ الأثير : «يقال غَلِقَ بكسر اللام الرهن يغلق بفتحها عُلُوقًا إذا بقي في يد المرتهن لا=

كتاب الوديعة والعارية

تجبُ على الوَديع (١) والمُستعيرِ تأديةُ الأمائةِ إلى مَنْ ائتمنهُ ، وَلا يَخونُ مَنْ اخْتَمنهُ ، وَلا يَخونُ مَنْ اخْتَمنهُ ، وَلا يَجوزُ مَنعُ الماعون خَانَهُ ، وَلا ضَمانَ عليهِ إِذَا تَلِفتْ بِدُونِ جِنايَتِه وَخيانَتِهِ ، وَلا يَجوزُ مَنعُ الماعون كالدَّلْوِ والقِدْرِ وَإطراق الفحلِ (٢) ، وحَلبِ المَواشي لِمَنْ يَحتاجُ ذَلكَ والْحَملِ عليها في سَبيلِ اللهِ .

كتاب الغصب

يَأْثَم الغاصِبُ وَيَجبُ عَليهِ رَدُّ مَا أَخَذَه ، وَلَا يَحلُ مَالُ امْرِىءٍ مُسلِمٍ إلَّا بِطيبةٍ مِنْ نَفسِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ مِنْ نَفسِهِ ، وَلَيْسَ لِعْرِقِ ظَالمِم حق ، ومَنْ زَرَعَ فِي أَرْض قَوْمٍ بِغيرِ إِذْنِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنْ الزَّرْعِ شَيءٌ ، وَمَنْ غَرسَ فِي أَرْض غَيرِه غَرْسًا رَفَعَهُ ، وَلَا يَحِلُ الانتفاعُ بالمَغصوب ، وَمَنْ أَتلفهُ فعليهِ مِثلُه أَوْ قِيمتُه .

كتاب العتق(٢)

أفضلُ الرِّقابِ أَنْفَسُها ، وَيَجُوزُ العَتَقُ بِشَرَطِ الخِدْمَةِ وَنَحُوِهَا وَمَنْ مَلكَ رَحِمَهُ عَتَقَ عَليهِ ، وَمَنْ مِثَلَ بِمملوكِهِ فَعليهِ أَنْ يَعتَقَهَ وَإِلَّا أَعتَقَه الإَمامُ أَوْ الحاكمُ ، وَمْن أَعتَقَ شِرْكا لَهُ فِي عبدٍ ضمن لِشُركائه نصيبَهم بعدَ التَّقويمِ ، وَإِلَّا عَتَقَ نَصيبُهُ فقط واستُسْعَى العبدُ ، وَلَا يصحُّ شُرطُ الوَلاءِ لغير منْ أَعتَقَ ، وَيَجُوزُ التَدْبِيرُ فَيعتَى بِمُوت

⁼ يقدر راهنه على تخليصه والمعنى أنه لا يستحقه المرتهن إذا لم يستفكه صاحبه وكان هذا من فعل الجاهلية : أنَّ الراهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين مالك المرتهن الرهن فأبطله الإسلام » . (١) قال العلامة أحمد شاكر لم أجد وجهًا لاستعمال هذا الحرف في المعنى المراد هنا .

⁽٢) إطراق فحلها : إعارته لمن يحتاجه .

⁽٣) كتاب « نظام الرَّق في الإسلام » للشيخ عبد الله علوان وكتاب « منهاج المسلم » للشيخ الجزائري من أطيب الكتب التي يمكن الرجوع إليها في هذا الباب .

مالكه وإذَا احتاجَ المالكُ جازَ لهُ بَيعُهُ ، وَيَجوزُ مكاتَبةُ المَملوكِ عَلَى مَالِ يُودِّيه ، فَيصيرُ عِندَ الوَفاءِ حرَّا ، وَيعتِقُ مِنهُ بِقدرِ مَا سَلَّمَ ، وَإِذَا عَجزَ منْ تَسليمِ مَالِ الكَتَابةِ عَادَ فِي الرَّقِّ ، وَمنْ استَولدَ أُمَتَهُ لَمْ يَحلُ لَهُ بَيْعُها وعَتَقَتْ بِموتِهِ ، أَوْ تَخْييرِه لِعِتْقِها عادَ فِي الرِّقِّ ، وَمنْ استَولدَ أُمَتَهُ لَمْ يَحلُ لَهُ بَيْعُها وعَتَقَتْ بِموتِهِ ، أَوْ تَخْييرِه لِعِتْقِها

كتاب الوقف

مَنْ حَبَّسَ مِلْكُه في سبيلِ الله صارَ عَبَّسًا ، وَلَهُ أَنْ يَجعلَ غَلَّاتِهِ لأَى مصرِفٍ شَاءَ مِمَّا فِيهِ قُرْبُه ، وَلِلْمَتولِّى عَليهِ أَنْ يَأْكُلَ منه ، بالمَعرُوفِ ، وَلِلْوَاقِفِ أَنْ يَجعلَ نَفْسَهُ فِي وَقَفِهِ كسائِر المُسلمين ، وَمَنْ وقف شيئًا مُضارَّةً لوَارِثِهِ كان وقفه باطلًا ، وَمَنْ وَضَعَ مَالًا في مَسجدٍ أَوْ مَشهدٍ لَا يَنْتَفِعُ بهِ أَحَدٌ جازَ صَرْفُهُ فِي أَهل الحَاجَاتِ ومَصالِحِ المُسلمين ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا يُوضعُ فِي الكعبةِ ، وَفِي مَسْجِدِه الحَاجَاتِ ومَصالِحِ المُسلمين ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا يُوضعُ فِي الكعبةِ ، وَفِي مَسْجِدِه عَلَيْكُ ، وَالوَقْفُ عَلَى القبورِ لرَفعِ سُمكِها أَوْ تَزْيينها أَوْ فِعلِ مَا يَجلبُ عَلَى زَائرِها فِتنةً بَاطِلًا .

كتاب الهدايا

يُشرعُ قَبُولُها وَمُكافأَةُ فاعلها ، ويَجوزُ بَينَ المُسلمِ والكافِرِ ، وَيَحرُمُ الرَّجوعُ فيها ، وتَجبُ التسويَةُ بَينَ الأَوْلَادِ ، وَالرَّدُّ لغيرِ مانعِ شَرعيّ مكُروةٌ .

كتاب الهبات

إِنْ كَانَتْ بِغيرِ عِوضٍ فَلها حُكْمُ الهَدية فِي جَميع ما سَلفَ . وإِنْ كانتْ بِعِوضٍ فَهي بَيْعٌ وَلها حكمهُ والعُمرَى(١) والرُّفْبَي(٢) تُوجبانِ المِلكَ للمُعْمَرِ والمُرْقَبِ

⁽١) العُمْرى : بضم العين المهملة وسكون الميم لا فقد كانوا في الجاهلية يعطى الرجل الرجلَ الدار ويقول له أعمرتُكَ إياها أي أبحتها لك مُدة عمرك وحياتك فقيل لها عُمْرَى لِذَلك .

 ⁽٢) الرقبى : مأخوذة من المراقبة لأنَّ كُلُّ واحدٍ منهما يرقُبُ الآخر متى يموت لترجع إليه وكذا رئته يقومون مقامه .

وَلِعُقبهِ منُّ بَعدِهِ لَا رُجوعَ فيها .

كتاب الإيمان

الحَلفُ إنما يَكُونُ بِاسِمِ اللهِ تَعالَى أَوْ صِفْةٍ لَهُ وَيَحْرُمُ بِغَيْرِ ذَلْكَ وَمَنْ حَلْفَ فَقَالَ إِنْ شَاءَ الله فَقْد اسْتَثْنَى ، وَلا حِنثَ عليهِ ، وَمَنْ حَلْفَ علَى شَيءٍ فَرأَى غيرهُ خيرًا مِنْهُ فَلَياتِ الذِي هُو خَيرٌ وَلِيُكَفِّرْ عَنْ يَمينهِ وَمَن أُكْرِهُ عَلَى اليمين فَهَى غَيْرُ لازِمَةٍ ولا يَأْتُمُ بالحِنثِ فِيها ، وَاليمينُ الغَمُوسُ هِي التِي يَعلمُ الحالِفُ كَذِبَها . وَلا مَواخَذَةُ يَالتُم بالجِنثِ فِيها ، وَاليمينُ الغَمُوسُ هِي التِي يَعلمُ الحالِفُ كَذِبَها . وَلا مَواخَذَةُ بِاللّهُ فِي ، وَمِنْ حَقّ المُسلِم عَلَى المُسلِم إِبْرَارُ قَسَمِهِ ، وَمُكَفَّارَةُ النّمينِ هِي مَا ذَكْرَهُ اللّهُ فِي كِتَابِهِ العَزِيدِ .

كتاب النذر

إِنَّمَا يَصِحُ إِذَا البَّغِيَ بِهِ وَجْهُ اللهِ فَلَا بُدَّ أَن يَكُونَ قُرْبَةً ، وَلَا نَذْرَ فِي مَعْصِيةِ اللهِ ، وَمِن النَّذْرِ فِي المَعصيةِ مَا فِيهِ مُخَالَفةٌ لِلتَّسوية بَينَ الأولادِ ، أَوْ مُفاضلةً بِينَ الوَرْثَةِ مُخَالَفةٌ لِما شَرِعهُ اللهُ تعالى ، وَمِنهُ النَّذُرُ على القُبور ، وَعَلى مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهُ ، وَمَنْ أَرْجَبَ عَلى الْقُبور ، وَعَلى مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهُ ، وَمَنْ أَذَر نَذْرًا لَمْ يَحِبْ عَليهِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مِمَّا شَرَعهُ اللهُ وَهُو لا يُطيقُهُ ، وَمَنْ لَذَر نَذْرًا لَمْ يُسمِّهِ أَوْ كَانَ مَعْصِيةً ، أَوْ لَا يُطيقُهُ فَعَليهِ كَفَّارَةُ يَمِين ، وَمِن لَذَر يِقُرْبَةٍ وَهُو مُشْرِكٌ ثُمَّ أَسلَمَ لَزِمَهُ الوَفَاءُ ، وَلَا يَتُفَدُّ النَّذُرُ إِلَّا مِن الثَّلُثِ ، وإذَا مَاتَ النَّاذِرُ بِقُرْبَةٍ فَهَعَلها عَنه وَلَدُهُ أَجْزَأَهُ ذَلكَ .

كتاب الأطعمة

الأصلُ فِي كلِّ شَيْءٍ الحلَّ ، وَلَا يَحرُمُ إِلَّا مَا حَرَّمَهُ اللهُ ورسولهُ ، وَمَا سَكَتَا عَنهُ وَهُو عَفُو ، فَيَحْرُمُ مَا فِي الكتابِ العَزِيزِ (١) ، وَكلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ، وَكلُّ

⁽١) قوله تعالى : ﴿ حُرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيتم وما ذبح على النصب ﴾ - إلى قوله تعالى - ﴿ فإن الله غفور رحيم ﴾ .

ذِى مِخلبِ من الطَّيرِ ، وَالحُمُرُ الإنْسيَّةُ ، وَالجَلَّالَةُ (')قَبْلَ الاستحالةِ ، وَالحَلَّالُ أَنْ الله الستحالةِ ، وَالكَلَابُ ، وَمَا كَانَ مُسْتَخْبَئًا ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهْوَ حَلَالٌ .

باب الصيّيد

مَا صِيدَ بِالسِّلَاجِ الْجارِجِ والجَوارِجِ كَانَ حَلالًا إِذَا ذُكِرَ اسمُ الله عَليهِ ، وَمَا صِيدَ بِغيرِ ذَلِكَ فَلا بُدَّ مِنَ التَّرْكِيةِ ، وَإِذَا شَارَكَ الكَلْبَ المُعَلَّم كلبَ آخَرُ لمْ يَحلَّ صَيدُها ، وَإِذَا أَكلَ الكَلْبُ المعلَّمُ وَنحُوهُ مِنَ الصَّيدِ لمْ يَحلَّ فَإِنَّما أَمْسَكَ عَلى صَيدُها ، وَإِذَا أَكلَ الكَلْبُ المعلَّمُ وَنحُوهُ مِنَ الصَّيدِ لمْ يَحلُ فَإِنَّما أَمْسَكَ عَلى نَفسهِ . وَإِذَا وَجدَ الصَّيْدَ بَعدَ وُقوعِ الرَّميَّةِ فِيهِ مَيتًا وَلوْ بَعدَ أَيامٍ في غَيرِ ماءٍ كَانَ حَلاً لا مَا لمْ ينتنْ ، أَوْ يَعْلَمْ أَنَّ الذِي قَتلَهُ غَيرُ سَهمهِ .

بَابُ الذبيح (٢)

هُوَ مَا أَنْهُرَ الدَّمَ وَفَرَى الأَوْدَاجَ ، وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عليهِ وَلَوْ بِحَجَرٍ أَوْ نَحوهِ مَا لَمْ يَكُنْ سِنَّا أَوْ ظُفْرًا ، وَيَحرُمُ تَعذِيبُ الذَّبِيحةِ . والمُثْلَةُ بِها ، وَذَبْحُها لِغيرِ اللهِ . وَإِذَا تَعَذَّرَ الذَّبْحُ لِوَجِهِ جَازَ الطعنُ وَالرَّمُى وَكَانَ ذلِكَ كَالذَّبْحِ، وَزَكَاةُ الجنينِ زكَاةُ أَمهِ، وَمَا أَبِينَ مِنَ الحَيِّ فَهُو مَيْتةٌ . وَتَحلُ مَيتنان ، وَدَمَانِ : السَّمكُ وَالجَرادُ ، وَالكَبدُ وَالطِّحالُ ، وَتَحلُ المُضطرِّ .

باب الضيافة

يَجِبُ عَلَى مَنْ وَجَدَ مَا يَقْرِى بِهِ مَنْ نَزَلَ مِنَ الضُّيوفِ أَنْ يَفعلَ ذَلِكَ ، وَحَدُّ

⁽١) لحديث رسول الله عَلَيْتُهُ « نهى رسول الله عَلَيْتُهُ عن أكل الجلالة وألبانها » وهى التى تأكل الجبيث من الطعام ولا تنزه عنه كبقية الحيوانات .

⁽٢) يتم الرجوع لكتاب « حكم اللحوم المستوردة وذبائح أهل الكتاب » لسماحة الشيخ عبد الله بن حميد .

الضِّيافةِ إلى ثَلاثَةِ أَيامٍ ، وَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلَكَ فَصَدَقَةٌ ، وَلا يَحلُّ لَلضَّيْفِ أَنْ يَثْوِىَ عِندَهُ حَتى يخْرِجَهُ وإذا لمْ يَفعل القادِرُ عَلَى الضِّيافَةِ مَا يَجبُ عَليْهِ كَانَ للضَّيْفِ أَنْ يَأْخِذَ مِنْ مَالِه بقدْرِ قِراهُ ، وَيحرم أكلُ طَعامِ الغَيرِ بِغيرِ إِذْنِه ، وَمِنْ ذَلِكَ حَلبُ مَاشِيتهِ ، وَأَخْذُ ثَمرتِه وَزَرْعِه ، لا يَجوزُ إلَّا بإذْنهِ ، إلَّا أَنْ يَكُونَ مُحْتاجًا إلَى ذلكَ فلينادِ صاحِب الإبلِ أَوْ الحائِطِ ، فإنْ أجابَهُ وإلَّا فليشربُ وَلياكُلْ غَيرَ مُتخذٍ جُبْنةً .

باب آدابِ الأكلِ

تُشرَعُ لِلآكِلِ التَّسميةُ ، والأكلُ بِاليمينِ ، وَمِنْ حافَتى الطَّعام لَا مِنْ وَسَطِه ، وَمِمَّا يَليهِ . وَيَلعَقُ أَصَابِعهُ وَالصَّحفةَ . وَالحمدُ عندَ الفَراغِ والدُّعاءِ . وَلا يَأْكُلُ مُتكِعًا .

كتاب الأشرية

كُلُّ مُسكرٍ حَرامٌ ، وَمَا أَسكرَ كثيرُهُ فَقَليلُهُ حَرامٌ ، وَيَجوزُ الانتباذُ فِي جَمِيع الآنِيةِ ، وَلا يَجوزُ انتباذُ جِنْسين مُخْتَلِطَينِ ، وَيحرُمُ تخْليلُ الحمرِ ، وَيجوزُ شُرْبُ العصيرِ والنَّبيذِ قَبلَ غَليانِهِ ، وَمَظِنَّةُ ذَلِكَ ما زادَ على ثَلاثَةِ أَيامٍ ، وآدَابُ الشُّرْبِ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةَ أَنفاسٍ ، وَبِاليمينِ ، وَمِنْ قُعودٍ ، وَتَقْدِيمُ الأَيمنِ فَالأَيمنِ ، وَيَكونُ السَّاقِي آخِرَهُمْ شُرْبًا ، وَيُسمِّى فى أُولِهِ وَيَحْمَدُ فِى آخِرِهِ ، وَيُكْرَهُ التَّنفُسُ فى السَاقِي آخِرَهُمْ شُرْبًا ، وَيُسمِّى فى أُولِهِ وَيَحْمَدُ فِى آخِرِهِ ، وَيُكْرَهُ التَّنفُسُ فى السَاقِي ، وَالنفخُ فِيهِ ، وَالشَّربُ مِنْ فَمهِ ، وَإذا وقعتِ النجاسةُ فى شيءٍ من الماتعاتِ لم يحلُّ شربة ، وإنْ كانَ جامِدًا ألقيت ومَا حَوْلَهما ، وَيحرُمُ الأَكلُ والشَّرْبُ فَى آنِيَةِ الذَّهبِ والفِضَّةِ .

كتاب اللباس

سَتْرُ العَوْرَةِ وَاجِبٌ فِي المَلاَ وَالخَلاءِ ، وَلَا يَلْبَسُ الرَّجُلُ الخَالِصَ من الحريرِ ، إِذَا كَانَ فَوْقَ أَرْبَعِ أَصَابِعَ . إِلَّا لِلتَّدَاوِي ، وَلَا يَفْتُرشُهُ ، وَلَا المصبوغَ بِالعُصفرِ ،

وَلا قَوْبَ شُهْرَةٍ ، وَلَا مَا يَخَتَصُّ بالنِّسَاءِ وَلَا العَكَسَ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الرِّجَالِ بالدَّهَب لَا بِغَيْرِهِ .

كتاب الأضحية

تُشْرَعُ لِأَهْلِ كُلِّ بَيتٍ ، وَأَقَلُها شَاةً ، وَوَقَتُها بَعدَ صَلاةٍ عِيدِ النَّحْرِ إِلَى آخِهِ التَّشْرِيقِ وَأَفْضلها أَسْمَنُها وَلَا يَجْزِئُ مَا دُونَ الجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ وَالنَّتِيْ (١) مِنَ السَّالِيقِ وَافْضلها أَسْمَنُها وَلَا يَجْزِئُ مَا دُونَ الجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ وَالنَّتِي (١) مِنَ السَّوَلَا الأَعْوَرُ وَالمريضُ وَالأَعْرِجُ والأَعْجَفُ (٢) وأَعْضبُ القَرْنِ والأَذْنِ (٣) ، وَيَتَنَه مِنها وَيَاكُلُ وَيَدَّخِرُ ، وَالذَّبِحُ فِي المُصلَّى أَفضلُ ، وَلا يَأْخِذُ مَنْ لَهُ أَضْحِيهِ مِنهِ وَظَفُرِهِ بَعَدَ دُخُولِ عَشْرِ ذِي الحَجةِ حتى يُضَحِّى .

بَابُ الوَيْعِةِ

هِيَ مَشْرُوعَةً ، وَتَجَبُ الإِجابَة إليها ، وَيُقَدَّمُ السَّابِقُ ثُمَّ الأَقْرَبُ بَابًا يَجوزُ خُضورُهَا إِذَا اشْتَمَلَتْ عَلَى مَعْصِيةٍ .

فَصلٌ وَالعقيقةُ مُستَحبةٌ (٤) ، وَهِيَ شَاتَانِ عَنِ الذَّكرِ ، وَشَاةٌ عَنِ الأَنْثي سَابِعِ المَوْلودِ ، وَفِيه يُسمَّى وَيُحلَقُ رأسُهُ ، وَيتصَدَّقُ بِوَزْنِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً .

⁽١)الثني : هو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة .

⁽٢) الأعجف : وشاة عجفاء هزيلة . وجمع الأعجفِ عجافٌ على غير قياس « الشيخ اكر » .

هو ما ذهب نصف قرنه أو أذنه .

^{.)} للإمام ابن قيم الجوزية كتاب « تحفة المودود بأحكام المولود » ولنا رسالة مختصرة « الد سنة لن تموت » .

كتاب الطب

يَجوزُ التَّدَاوِى ، وَالتَّفويضُ أَفضلُ لِمَنْ يَقْبدرُ عَلَى الصَّبرُ'' ، وَيَحرُمُ المُحَرَّمُ المَعنِ ، وَيُكرَهُ الاكتواءُ ، وَلَا بَأْسَ بِالحِجامَةِ ، وَبالرُّقْعَةِ ، بِما يَجوز مِنَ العينِ وَغَيرِهَا .

كتاب الوكالة

يَجوزُ لِجَاثِزِ التَّصَرُّفِ أَنْ يُوَكِّلَ غَيرَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مَا لَمْ يَمنعُ مِنْهُ مَانِعٌ ، وَإِذَا بَاعَ الوَكِيلُ بِزِيَادَةٍ عَلَى مَا رَسَمهُ مُوكِّلُهُ كَانَتِ الزِّيَادَةُ لِلْمُوكِّلِ ، وَإِذَا خَالَفه إلَى مَا هُوَ أَنْفُعُ أَوْ إِلَى غَيرِهِ وَرَضِيَى بِهِ صَحَّ .

كتاب الضمانة

يَجِبُ عَلَى مَنْ ضَمَنَ عَلَى حَيِّ أَوْ مَيتٍ تَسليمَ مَالٍ أَنْ يَعْرَمَهُ عِندَ الطَّلبِ ، وَيُرْجَعُ عَلَى المَضْمُونِ عَنهُ إِنْ كَانَ مَأْمُورًا مِنْ جِهتِهِ ، ومَنْ ضمنَ بإخضارِ شَخصٍ وَجَبَ عَلَيهِ إَحْضارُهُ وَإِلَّا غَرِمَ مَا عَلَيهِ .

كتاب الصلح

هوَ جَائِزٌ بَينَ المُسلمينَ . إلَّا صلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا ، أَوْ حَرَّمَ حَلَاً ، وَيَجوز عَنِ المَعلومِ وَالمَجهولِ ، وَعَنِ الدمِ كالمَالِ بِأَقَلَّ مِنَ الدِّيَةِ أَوْ أَكثرَ وَلَوْ عَنْ إِنكارٍ .

(١) قال العلامة أحمد شاكر « الحق أن التّداوى واجبٌ وتركه حرام لورود الأثر به صريحًا فى غير ما حديث ، وإن الكى بالنار ، وهو نوع منه ، جائز وتركه أفضل للأحاديث الأخرى الدالة على الترغيب فى تركه وأما الرُّقَى والدُّعاءِ فليسا من أنواع الدواء فمن فعلهما على طريقهما الشرعى فحسن ومن تركهما فهو أفضلُ له .

كتاب الحوالة

مَنْ أَحِيلِ عَلَى مَلِيء فَلْيَحتَلْ . وَإِذَا مَطلَ المُحالُ عَليهِ أَوْ أَفلَسَ كَانَ لِلْمُحَالِ أَنْ يُطالِبَ المُحيلَ بِدَيْنهِ .

كتاب المفلس

يَجوزُ لِأهِلِ الدَّيْنِ أَنْ يَأْخُذُوا جَميعَ مَا يَجدونَهُ مَعهُ ، إِلَّا مَا كَانَ لَا يستغنى عَنهُ وَهُو : الْمَنْزِلُ وَسِترُ الْعَوْرَةِ ، وَمَا يَقيهِ البرْدَ وَيسُلُّ رَمَقَهُ وَمَنْ يَعولُ ، وَمَنْ وَجَدَ. مَالَهُ عِندَهُ بِعِينهِ فَهوَ أَحَقَّ بِهِ ، وَإِذَا نَقصَ مَالُ المفلسِ عَنِ الوَفاءِ بِجميع دَينهِ كَانَ المَوْجُودُ أَسَوَةِ الْغُرَمَاءِ ، وَإِذَا تَبِينَ إِفْلَاسُهُ فَلَا يَجوزُ حَبسُهُ وَلَى الوَاجِدِ ظُلمٌ يُحلُّ المَوْجُودُ أَسَوَةِ الغُرَمَاءِ ، وَإِذَا تَبِينَ إِفْلَاسُهُ فَلَا يَجوزُ حَبسُهُ وَلَى الوَاجِدِ ظُلمٌ يُحلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ وَيَجوزُ لِلْحاكِمِ أَنْ يَحجُرَهُ عَنِ التَّصرُّفِ فَى مَالِهِ وَيَبيعَهُ لِقضاءِ عَرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ وَيَجوزُ لَهُ الحَجْرُ عَلى المُبَدِّرِ وَمَنْ لا يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ ، ولَا يُمَكُنُ دَينه ، وَكَذلِكَ يَجوزُ لَهُ الحَجْرُ عَلى المُبَدِّرِ وَمَنْ لا يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ ، ولَا يُمَكُنُ دَينه ، وَكَذلِكَ يَجوزُ لَهُ الحَجْرُ عَلى المُبَدِّرِ وَمَنْ لا يُحْسِنُ التَّصَرُّفَ ، ولَا يُمَكُنُ النِيمُ مِنَ النَّصرُ فِ فِي مَالِهِ حَتى يَوْنَسَ مِنُهِ الرَّشُدُ ، وَيَجوز لِوَلَيِّهِ أَنْ يَأْكُل مِنْ مَالِهِ بَلَيْهُ وَسِيمَ المَعْروفِ .

كتاب اللقطة

مَنْ وَجَدَ لُقَطَةً فَلْيَعْرِفْ عِفاصَها وَوِكَاءَهَا ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُها دَفَعها إليه . وَإِلَّا عَرَّفَ بِها حَوْلًا ، وَبَعدَ ذَلِكَ يَجوزُ لَهُ صَرْفُها وَلَوْ فِي نَفْسِه ، وَيَضْمَنَ مَعَ مَجيءِ صَاحِبِها ، وَلُقْطةُ مَكَّةَ أَشَدُّ تَعرِيفًا مِنْ غَيرِهَا ، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَنتُفعَ المُلتقِط بِالشَّيْءِ الحَقيرِ كَالْعَصا وَالسَّوْطِ وَنَحوِهِما بَعدَ التَّعْرِيفِ بِهِ ثَلاثًا ، وَتُلتقَطُ ضَالَّةُ الدَّوَابِّ إِلَا الإَبلَ .

كتاب القضاء

إِنَّمَا يَصِحُّ قَضَاءُ مَنْ كَانَ مُجْتِهِدًا ، مُتَورِّعًا عَنْ أَمْوَالِ النَّاسِ عَادِلًا فِي القَضِيَّةِ عَاكِمًا بالسَّويَّةِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيهِ الحِرْصُ عَلَى القَضَاءِ وَطَلَبُهُ ، وَلَا يَحَلَّ لِلإِمَامِ تَوْلِيهُ

مَنْ كَانْ كَذِلكَ ، وَمَنْ كَانَ مُتَأَهِّلًا للقضاءِ فَهُوَ عَلَى خَطَرٍ عَظيمٍ ، وَلَهُ مَعَ الإصابة أَجْرانِ وَمَع الحَطَا أَجْرٌ إِنْ لَمْ يَأْلُ جُهْدًا فِي البَحْثِ ، وتَحرُمُ عليهِ الرّشُوةُ ، وَالهَديَّةُ ، التي أَهْدِيتُ إليه لأَجْل كُوْنِهِ قَاضِيًا ، وَلا يَجوزُ لَهُ الحُكُم خال الغَضَبِ ، وَعَليهِ التَّسويَةُ بَينَ الخَصمين إلا إذا كَانَ أَحَدهُما كَافِرًا ، والسَّما غُ الغَضَبِ ، وَعَليهِ التَّسويَةُ بَينَ الخَصمين إلا إذا كَانَ أَحَدهُما كَافِرًا ، والسَّما غُ مِنْهما قَبْلَ القضاءِ . وَتَسْهيلُ الحِجابِ بِحَسَبِ الإمكانِ ، وَيَجوزُ لَهُ اتّخاذُ الأعْوانِ مَعَ الحَاجَةِ ، وَالشَّفاعَةُ وَالاسْتيضاعُ وَالإرْشَادُ إلى الصُلْحِ ، وحُكْمه يَنْهُذُ ظاهِرًا فَقَطْ ، فَمْن قُضيَ لهُ بِشَيْءٍ فَلَا يَحلُ لهُ إلا إذَا كَانَ الحَكُمُ مطابِقًا لِلوَاقِعِ .

كتاب الخصومة

على المُدَّعِي البَيْنَةُ ، وَعَلَى المُنكِرِ اليمينُ ، ويَحكُمُ الحَاكِمُ بالإِقْرَارِ وَبِشَهادَةِ رَجُلِنِ ، أَوْ رَجُلِ وَامْرأتينِ ، أَوْ رَجُلِ وَيَمينِ المُدَّعِي ، وَيَمينِ المُنكرِ وَيَمينِ المُدَّعِي ، وَيَمينِ المُنكرِ وَيَمينِ الرَّدِّ وَبعلمِهِ ، وَلَا الخَائِنِ وَلَا ذِي العَدَاوةِ الرَّدِ وَبعلمِهِ ، وَلَا الخَائِنِ وَلا ذِي العَدَاوةِ وَالمُتَّهَمِ وَالقانِعِ لأَهْلِ البَيتِ ، وَالقاذِفِ ، ولا بَدَوِي على صَاحِبِ قَرْيةٍ . وَتَجوزُ وَالمُتَّهَمِ وَالقانِعِ لأَهْلِ البَيتِ ، وَالقاذِفِ ، ولا بَدَوِي على صَاحِبِ قَرْيةٍ . وَتَجوزُ شَهادَةُ الزُّورِ مِنْ أَكبِرِ شَهادَةُ مَنْ يَشَهَدُ عَلَى تقريرِ فِعْلِهِ أَوْ قَوْلِهِ إِذَا انْتَفْتِ التَّهْمَةُ ، وَشَهادَةُ الزُّورِ مِنْ أَكبِ الكبائِرِ ، وَإِذَا تَعارَضَ البَيَّتَانِ وَلَمْ يُوجَدُ وَجُهُ تَرْجِيحٍ قُسِّمَ المُدَّعِي ، وَإِذَا لَمْ يَكنْ الكبائِرِ ، وَإِذَا تَعارَضَ البَيِّتَانِ وَلَمْ يُوجَدُ وَجُهُ تَرْجِيحٍ قُسِّمَ المُدَّعِي ، وَإِذَا لَمْ يَكنْ البَيْنَة بَعدَ النَّهُمَّ وَإِنْ كَانَ فَاجِرًا ، وَلا تُقْبَلُ البَيِّنَة بَعدَ النَّمينِ ، وَمَنْ أَقَرَّ بِشَيْءِ ، عَاقِلَا بَالِغًا غَيرَ هَازِلٍ وَلا بِمُحالٍ عَقلًا أَوْ عادَةً لَزِمَهُ مَا البَيْنَة بَعدَ التَمينِ ، وَمَنْ أَقَرَّ بِشَيْء ، عَاقِلًا بَالِغًا غَيرَ هَازِلٍ وَلا بِمُحالٍ عَقلًا أَوْ عادَةً لَزِمَهُ مَا النَيْنَ مَا كَانَ ، وَيكفى مَرَّةً وَاحِدَةً مِنْ غَيرٍ فَرْقِ بَينَ مُوجِباتِ الحُدُودِ وَغَيرِهَا مَا سَيَأْتِي .

كتاب الحدود

بابُ حَدٌّ الزَّانِي

إِنْ كَانَ بِكُرًا حُرًّا جُلِدَ مِاثَةَ جَلْدَةٍ ، وَبَعدَ الجَلْدِ يُغَرَّبُ عَامًا ، وَإِنْ كَانَ ثَيِّبًا جُلِدَ كَا بُخِلَدُ البِكر ، ثُمَّ يُرْجَمُ حَتى يَمُوتَ ، وَيَكفى إِقْرَارُهُ مَرَّةً ، وَمَا وَرَدَ مِنَ جُلِدَ كَا بُخِلَدُ البِكر ، ثُمَّ يُرْجَمُ حَتى يَمُوتَ ، وَيَكفى إِقْرَارُهُ مَرَّةً ، وَمَا وَرَدَ مِنَ

التَّكْرَارِ فِي وَقَاثِعِ الأَعْيَانُ فَلْقَصْدِ الْاسْتِثْبَاتِ ، وَأَمَّا الشَّهَادَةُ فَلَا بُدَّ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَتَضَمَّنَ الْإِفْرَارُ وَالشَّهَادَةُ التَّصْرِيحَ بِإِيلَاجِ الْفَرْجِ فِي الْفَرْجِ ، وَيَسقُطُ بِالشَّبُهَاتِ المُحْتَمِلَةِ وَبِالرُّجُوعِ عَنِ الْإِقْرارِ ، وَبَكُونِ الْمَرْأَةِ عَذْرَاءَ أَوْ رَثْقَاءَ (١) وَبَكُونِ المَرْأَةِ عَذْرَاءَ أَوْ رَثْقَاءَ (١) وَبَكُونِ المَّرْأَةِ عَذْرَاءَ أَوْ رَثْقَاءَ (١) وَبَكُونِ المَّافَعَةُ فِي الحُدُودِ . وَيُحْفَرُ لِلمَرجُومِ وَبَكُونِ الرَّجُلِ مَجْبُوبًا أَوْ عِنِينًا ، وَتَحرُمُ الشَّفَاعَةُ فِي الحُدُودِ . وَيُحْفَرُ لِلمَرجُومِ إِلَى الصَدْرِ ، وَلَا تُرْجَمُ الحُبْلَى حَتَى تَضعَ وَتُرضِعَ وَلَدَهَا إِنْ لَمْ يُوجَدُ مَنْ يُرْحَمُ الصَّدِرِ ، وَلَا تُرْجَمُ الحُبْلَى حَتَى تَضعَ وَتُرضِعَ وَلَدَهَا إِنْ لَمْ يُوجَدُ مَنْ يُرْحَمُ المَّنْ مُحْتَارًا ، وَيُعَرِّرُ مَنْ لَاطَ بِذَكَرِ قُتِلَ وَلَوْ المَمْلُوكُ نِصِفَ جَلِدِ الحُرِّ . وَيَحُدُّهُ سَيِّدُهُ أَو الإِمَامُ .

بَابُ حدٌ السَّرقَةِ

مَنْ سَرَقَ مُكَّلفًا مختارًا مِنْ حِرْزٍ ، رُبْعَ دِينارٍ فصاعِدًا ، قُطِعَتْ كَفَّهُ اليُمنى وَيَكفِى الإَقْرَارُ مَرَّةً وَاحِدَةً ، أَوْ شَهادَةُ عَدْلينِ ، وَيُسْدَبُ تَلقينُ المُسْقِطِ ، وَيُحسَمُ مَوْضِعُ القَطعِ ، وَتُعلَّقُ اليَدُ فِي عُنُقِ السَّارِقِ ، وَيَسقُطُ بِعَفْوِ المَسرُوقِ عَليهِ قبلَ البُلوعِ إلَى السُّلطان لَا بَعدَهُ فَقَدْ وَجَبَ ، وَلَا قَطْعَ فِي ثَمرٍ وَلَا كثرٍ مَا لَمْ يُؤوهِ الجَرِينُ إِذَا آكلَ وَلَمْ يَتَّخَذْ نُحْبَقَةً وإلَّا كَانَ عَليهِ ثَمنُ مَا حَملهُ مَرَّيْنِ وَضَرْبُ الجَرِينُ إِذَا آكلَ وَلَمْ يَتَّخَذْ نُحْبَقَةً وإلَّا كَانَ عَليهِ ثَمنُ مَا حَملهُ مَرَّيْنِ وَضَرْبُ لَكالٍ ، وَلَيسَ على الحَائِنِ وَالمُنتهِبِ والمُختَلِسِ قَطْعٌ ، وَقَدْ ثَبَتَ القَطْعُ فِي جَحْدِ العَارِيَةِ .

بَابُ حَدِّ القَدْفِ

مَنْ رَمَى غَيرَهُ بِالزِّنا وَجَبَ عَليهِ حَدُّ القَدْفِ ثَمانِينَ جَلدَةً ، وَيَثْبُتُ ذَلِكَ

⁽١) الرتق : ضد الفتق والرتقاء المرأةُ التي التصق ختانها فلا يصلُ الرجلُ إليها لشدةِ انضمام فرجها .

بِإِقْرَارِهِ مَرَّةً ، أَوْ بِشهادَةِ عَدْلَينِ وَإِذَا لَمْ يَتُبْ لَمْ تُقْبَلْ شَهادَتُهُ ، فإِنْ جاءَ بَعد القَدْفِ بأَرْبَعةِ شُهُودٍ سَقطَ عَنهُ الحَدُّ . وَهَكذَا إِذَا أَقَرَّ المَقْذُوفُ بالزِّنا .

بَابُ حَدِّ الشُّرْبِ

مَنْ شَرِبَ مُسكرًا مكلَّفًا مُخْتارًا ، جُلِدَ عَلَى مَا يراه الإمَامُ إِمَّا أَرْبَعينَ جَلدَةً أَوْ أَقَلَ أَوْ أَكثرَ وَلَوْ عَلَى القَيْءِ ، وَلَوْ عَلَى القَيْءِ ، وَقَلَّلُهُ فِي الرَّابِعةِ مَنْسوخٌ .

فَصَلِّ وَالتَّعْزِيرُ فِي المَعاصِي التي لَا تُوجِبُ حَدًّا ثابِتٌ بِحبسٍ أَوْ ضَرَّبٍ أَوْ نَصرهِ أَوْ ضَرَّبٍ أَوْ نَحوِهِما وَلَا يُجاوِزُ عَشرَةَ أَسْوَاطٍ .

بَابُ حَدِّ المحارِبِ(١)

هُوَ أَحَدُ الْأَنْوَاعِ المَدْكُورَةِ فِي القُرْآنِ الكريم القَتْلُ أوِ الصَّلْبُ أَوْ قَطْعُ اليَدِ وَالرِّجْلِ مِنْ خِلَافٍ أَوْ نَفْيٌ مِنَ الأَرْضِ ، يَفْعَلُ الإِمَامُ مِنْها مَا رَأَى فِيهِ صَلَاحًا لِكلِّ مَنْ قَطَعَ طَرِيقًا وَلَوْ فِي المِصرِ إِذَا كَانَ قَدْ سَعى فِي الأَرْضِ فَسَادًا فَإِنْ تَابَ قَبَلَ القُدْرَةِ عليهِ سقطَ عنهُ ذلِكَ .

بَابُ مَنْ يَستَحَقُّ الْقَتْلَ حَدًّا

هُوَ الحَربِي ، وَالْمُزْتَدُّ ، وَالسَّاحِرُ ، وَالكَاهِنُ ، وَالسَّابُ لِلَهِ ، أَوْ لِرَسُولِهِ ، أَوْ لِلسَّنِيَةِ ، أَوْ لِلسَّنِيَةِ ، وَالطَاعِنُ فِي الدِّينِ وَالزِّلْدِيقُ ، بعْدَ اسْتِتَابَتِهمْ ، وَالطَّاعِنُ فِي الدِّينِ وَالزِّلْدِيقُ ، بعْدَ اسْتِتَابَتِهمْ ، وَالنَّالِنِي المحصَنُ وَاللُوطِئُ مطلقًا والمحارب .

⁽١) لقوله تعالى : ﴿ إِنَمَا جَزَاءَ الذِّينَ يُحَارِبُونَ اللهِ وَرَسُولُهُ وَيُسْعُونُ فَى الْأَرْضُ فَسَادًا ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ وَلَمْمَ فَى الآخرة عَذَابِ عَظِيمٍ ﴾ .

كتاب القصاص

يَجِبُ عَلَى المُكلَّفِ المُحتارِ ، العامِدِ إِنِ اخْتَارَ ذَلِكَ الوَرْثَةُ ، وَإِلَّا فَلَهُمْ طَلَبُ الدِّيةِ ، وَتُقْتَلُ المَرْأَةُ بِالرَّحِلِ وَالعَكْسُ وَالعَبْدُ بِالحِّرِ ، وَالكَافِرُ بِالمُسلمِ ، لَا العكسُ وَيَقْبُتُ القِصاصُ فِي الأعضاءِ وَنحوِها ، العَكسُ وَالْفُرعُ بِالأصلِ ، لَا العكسُ ، وَيَقْبُتُ القِصاصُ فِي الأعضاءِ وَنحوِها ، وَالجُرُوجِ مَعَ الإمكانِ ، وَيَسقُطُ بِإِبْرَاءِ أَحِدِ الوَرْثَةِ ، وَيَلزَمُ نصيبُ الآخرِينَ مِنَ الدِّيةِ فَإِذَا كَانَ فِيهِم صَغِيرٌ يُنْتَظَر فِي القِصاصِ بُلوغُه ، وَيُهدَرُ مَا سَبَبُهُ مِنَ الجنيِّ الدِّيةِ فَإِذَا كَانَ فِيهِم صَغِيرٌ يُنْتَظَر فِي القِصاصِ بُلوغُه ، وَيُهدَرُ مَا سَبَبُهُ مِنَ الجنيِّ الدِّيةِ وَإِذَا أَمْسَكَ رَجُلٌ وَقَتَلَ آخرُ قُتِلَ القاتلُ وَحُبِسَ المُمْسِكُ ، وَفِي قَتْلِ الخَطأُ الدِّيَةُ وَالكَفَّارَةُ ، وَهُو مَا لَيْسَ بِعَمْدِ ، أَوْ مِنْ صَبِيّ أَوْ مَجْنُونِ ، وَهِي عَلَى العاقِلةِ وَهُم العَصَبَةُ .

كتاب الديات

دِينَةُ الرَّجُلِ المُسلِمِ مِاثَةٌ مِنَ الإِبِلِ ، أَوْ مِائَتَا بَقَرَةٍ ، أَوْ أَلْفَا شَاةٍ ، أَوْ أَلْفُ دِينَةُ الرَّبُعِينَ مِنْهَا أُولَادُهَا ، وَتَغَلَّظ دِيَةُ العَمْدِ وَشِبْهِهِ بِأَنْ يَكُونَ المِائَةُ مِنَ الإِبِلِ فَى بُطُونِ أَرْبَعِينَ مِنْهَا أُولَادُهَا ، وَدِيَةُ الدِّمِّيِ نِصفُ دِيَةِ لَكُونَ المِائَةُ مِنَ الإِبِلِ فَى بُطُونِ أَرْبَعِينَ مِنْهَا أُولَادُهَا ، وَدِيَةُ الدِّمِّي نِصفُ دِيَةِ الرَّجُلِ ، وَالأَطْرافُ وَغَيْرُهَا كَذَلِكَ فِي الرَّائِدِ عَلَى الشَّائِدِ عَلَى الشَّائِثِ ، وَتَجبُ الدِّيةُ كَامِلةً فِي العَيْنِين ، وَالشَّفتينِ وَاليَدَيْنِ وَالرِّجْلِينِ وَالبَيضَتينِ الثَّلُثِ ، وَتَجبُ الدِّيةَ كَامِلةً فِي العَيْنِين ، وَالشَّفتينِ وَاليَدَيْنِ وَالرِّجْلِينِ وَالبَيضَتينِ وَالشَّانِ والدَّكِي وَلِي المُنقَلة وَلِي المُنقَلة وَلِي المُنقَلة وَفِي المُنقَلة وَفِي المُنقَلة (٢) وَالجَائِفَةِ (٢) وَالجَائِفَةِ (١) ثُلُثُ دِيَةِ المَجني عَليهِ وَفِي المُنقَلة (٢) وَالجَائِفَةِ (١) وَالجَائِفَةِ (١) ثُلُثُ دِيَةِ المَجني عَليهِ وَفِي المُنقَلة (٢)

⁽١) قال أبو منصور : أصل الأرش الحدش ثم قيل لما يؤخذ دية لها أرش نقله في اللسان ، والمأمومة : هي الجناية البالغة أم الدماغ . أو الجلدة الرقيقة التي عليه .

⁽٢) الجائفة : هي الطعنة التي تبلغ الجوف .

⁽٣) المنقلة : هي التي تنقل العظم من مكانه أو تكسره .

عُشرُ الدِّيَةِ وَنِصفُ عُشرِهَا وَفِي الهَاشِمةِ (١) عُشرُها وَفِي كُلِّ سِنِّ نصفُ عُشرِهَا وكذَا فِي المُوضِحةِ ، وَمَا عَدَا هَذِهِ المُسَمَّاةَ ، فَيَكُونُ أَرْشُهُ بِمقدَارِ نِسْبَتِهِ إلى أَحَدِهما تَقْرِيبًا ، وَفِي العبدِ قِيمتُهُ وَأَرْشُهُ بَحَسَبِها .

بَابُ القَسامَة")

إِذَا كَانَ القَاتِلُ مِن جَمَاعَةٍ مَحْصُورِينَ ثَبَتَتْ ، وَهِى خَمْسُونَ يَمِينًا ، يَخْتَارُهُمْ وَلِيُّ القَتِيلِ ، وَالدِّيَةُ . إِنْ تَكَلُوا عَلَيهِم وَإِن حَلَفُوا سقطت ، وَإِنِ التَبَسَ الأَمْرُ كَانَتْ مِنْ بَيتِ المَالِ .

كتاب الوصية(1)

تَجِبُ عَلَى مَنْ لَهُ مَا يُوصِيى فِيهِ ، وَلَا تَصِيحٌ ضَرَارًا ، وَلَا لِوَارِثٍ ، فِي مَعْصِيةٍ ، وَهِيَ فِي القُرْبِ مِنَ الثُّلُثِ(٥) ، وَيجبُ تَقديمُ قَضاءِ الدُّيونِ وَمَن لَمْ يتَرُكُ

⁽١) الهاشمة : هي الشجة التي تهشم العظم .

 ⁽٢) الغرة: بضم المعجمة وتشديد الراء أصلها البياض في وجه الفرس ١ علامة مميزة ٥ وهي هنا
بمعنى العبد أو الأمة كأنه عبر بالغرة عن الجسم كله .

⁽٣) صور القسامة : أن يوجد قتيل وادعى وليه على رجل أو على جماعة وعليهم علامة تدل على ذلك ويقول العلامة أحمد شاكر « قد فهم الفقهاء قديمًا وحديثًا من أن البينة هى شهادة شاهدين حرين ذكرين عدلين . ولسنا نرى هذا رأيًا صحيحًا ولا دليل عليه لديهم بل البينة كل ما بين الحق وأظهره فإذا شهد جماعة من العبيد أو النساء متفرقين وأمن تواطؤهم وتبين صدقهم فشهادتهم بينة صحيحة يجب الحكم بالقصاص عندها وهذا هو الحق الواضح » ا . ه . .

⁽٤) وقد وفقنا والحمد لله في كتابة صيغة من صور الوصية الشرعية في كراسة مستقلة .

⁽٥) لحديث رسول الله عَيِّلِيَّ حين سأله صحابي في أن يتصدق وهو في مرض الموت فقال: « أتصدق بثلثي مالي قال: لا قال فالشطر قال لا قال فالثلث قال: الثلث والثلث كثير =

مَا يَقْضِي دَينَهُ قَضِاهُ السُّلْطانُ مِنْ بَيتِ المالِ .

كتاب المواريث(١)

هَى مُفَصَّلةً فى الكتابِ العزيزِ ، ويَجبُ الابتداءُ بِذَوى الفُرُوضِ المقدَّرةِ وما بَقى فللعصبةِ ، والأَخْوَاتُ مَعَ البَناتِ عَصَبةً ، وَلِبنتِ الآبنِ مَعَ البَنْتِ السُّدُسُ تَكْمِلةَ الثَلْثِينَ ، وَكذَا الأَخْتُ لِأِب مَعَ الأَخْتِ لأَبَوَيْنَ ، وَلِلجَدَّة أو الجَدَّاتِ السُّدُسُ مَعَ عَدَمِ الأُمِّ ، وَهُوَ لِلْجَدِّ مَعَ مَنْ لَا يُسقِطهُ ، وَلَا مِيرَاثَ لِلإِخْوَةِ وَالأَخُواتِ مُطْلَقًا مَعَ الآبنِ أو البَن أو الأب ، وَفِي مِيرَاثِهِم مَعَ الجَدِّ خِلَافٌ ، ويَرثونَ مَعَ البَناتِ إلَّا الإَن أو الأب ، وَفِي مِيرَاثِهِم مَعَ الجَدِّ خِلَافٌ ، ويَرثونَ مَعَ البَناتِ إلَّا الإَخْوةَ لِأُمِّ ، ويَسْقُطُ الأَخ لِأب مَعَ الأَخ لأَبرَيْنِ ، وَأُولُو الأَرْحَامِ يَتَوارَثُونَ وَهُمْ الإَخْوةَ لِأُمِّ ، ويسقطُ الأَخ لِأب مَعَ الأَخ لأَبرَيْنِ ، وَأُولُو الأَرْحَامِ يَتَوارَثُونَ وَهُمْ أَقْدَمُ مَنْ بَيْتِ المَالِ ، فإن تزاحمت الفرائضُ فالعولُ ، ولا يرِثُ وَلدُ الملاعنةِ والزَّانيةِ الا مَنْ أُمِّهِ وقرابتها والعكسُ ، وَلا يَرِثُ الْمولودُ إلا إذا استهلَ ، وميراث العتيق لمتقهِ ، ويسقط بالعصبات وله الباق بعد ذوى السهامِ ، وَيَحُرمُ بَيْعُ الوَلاءِ وَهِبَتُهُ ، ولا توارُثَ بَينَ أَهْل ملَّين ، ولا يَرثُ القاتِلُ مِنَ المقتولِ .

كتاب الجهاد والسير

الجهادُ : فرْضُ كِفايةٍ مَعَ كُلِّ بَرٍ وَفاجرٍ ، إذا أذِنَ الأبوان ، وَهوَ معَ إخلاصِ النيةِ يكفّرُ الخطايا إلا الدَّينَ ، ويُلْحَقُ بهِ حقُوقُ الآدميينَ ، ولا يُستَعانُ فيهِ بالمشرِكينَ إلا لضرورةٍ ، وتجبُ على الجَيْشِ طاعَةُ أميرِهِمْ إلّا في معْصيةِ الله ، وعَلَيْهِ مُشاورتُهُم والرِّفقُ بِهِمْ وكفّهم عَن الحَرامِ ، وَيُشرَعُ لِلإمامِ إذا أرادَ غَزْوًا أَنْ يُورِيَ بِغيرِ ما يُريدُه ، وَأَنْ يُذْكِيَ العُيُونَ وَيَستَطْلعَ الأَخبارَ ، وَيُرتِّبَ الجُيُوشَ وَيَتَّخذَ الرَّاياتِ يُريدُه ، وَأَنْ يُذْكِيَ العُيُونَ وَيَستَطْلعَ الأَخبارَ ، وَيُرتِّبَ الجُيُوشَ وَيَتَّخذَ الرَّاياتِ

⁼ أو كبير إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم نحالة يتكففون الناس » أخرجه البخارى ومسلم .

⁽١) وللأستاذ: نبيل كال الدين « جدول للميراث في الشريعة والقانون » . يسهل على الباحث أمر الميراث .

والألويَّة ، وَتَجِبُ الدَّعْوَةُ قَبَلَ القتالِ إلى إحْدَى ثلاثِ خصالٍ : إما الإسْلامُ ، أو الجُزْيَةُ ، أو السَّيْفُ ، ويَحرمُ قَتَلُ النِّساءِ وَالأَطفالِ والشَّيوجِ إلَّا لِضرورةٍ ، والمُمْثلةُ وَالإَحْراقُ بالنَّارِ ، والفَرارُ مِنَ الزَّحفِ إلَّا إلى فِقَةٍ ، ويجوزُ تَبييتُ الكفارِ وَالكَذِبُ في الحَرْبِ وَالحِداعُ .

فَصْلُ ومَا غنمَهُ الجَيشُ كَانَ لَهُمْ أَرْبَعَةُ أَخْماسِه وَخُمُسه يَصِوْهُ الإَمَامُ في مصارِفِهِ ، ويَأْخُذ الفَّارِسُ منَ الغنيمَةِ ثلاثةَ أَسْهُم وَالرَّاجِلُ سَهْمًا ، وَيَستَوِى في ذلك القوِيُّ وَالضعيفُ ، وَمَنْ قاتَلَ وَمَنْ لَمْ يُقاتِلْ ، ويجوزُ تَنفيلُ الإمام بَعضَ الجَيشِ ، وَلِلإمامِ الصَّفَىُّ وَسَهْمُهُ كَأْحَدِ الجَيشِ ، وَيْرضَحُ مِنَ الغنيمةِ لِمَنْ حَضَر ، ويُوْثِرُ المُوَّلَفينَ إِنْ رأى في ذلك صلاحًا ، وإذا رجعَ ما أخذهُ الكُفَّارُ مِنَ المسلِمينَ كَانَ لِمالِكِهِ ، ويَحرُمُ الانتفاعُ بِشيءٍ مِنَ الغنيمةِ قَبلَ القِسْمَةِ إلا الطَّعامَ والعَلفَ ، ويَحرُمُ الانتفاعُ بِشيءٍ مِنَ الغنيمةِ قَبلَ القِسْمَةِ إلا الطَّعامَ والعَلفَ ، ويَحرُمُ الانتفاعُ بِشيءٍ الأَسْرى ، ويَجوزُ القَتْلُ أو الفِذَاءُ أو المَنْ المَنْ .

فَصْلٌ وَيَجُوزُ اسْترقاقِ العربِ ، وَقَتْلُ الجاسوسِ ، وإذا أسْلَمَ الحربِيُّ قَبلَ القُدْرَةِ عليه أَحْرَزَ أموالَهُ ، وإذا أسْلَمَ عَبْدُ الكافِرِ صارَ حُرًّا ، والأرْضُ المَغنومَةُ أَمْرُها إلى الإمامِ فَيَفْعلُ الأصلَحَ مِنْ قِسمتِها أَوْ تَركِها مُشتَركةً بَينَ الغانِمينَ أَوْ بَينَ جَمِيعِ المُسلَمينَ . وَمَنْ أُمَّنَهُ أَحَدُ المُسلَمينَ صارَ آمِنًا ، والرَّسولُ كالمُومَّنِ ، وتَجوزُ مُهادَنةُ الكفَّارِ وَلَوْ بشرْطٍ وَإِلَى أَجَلِ أَكثرُهُ عَشرُ سِنينَ ، وَيجوز تأييدُ المهادَنةِ بالجِوْيَةِ ، وَيُمْنَعُ المُشرِكُونَ وَأَهلُ الذَّمَّةِ مِنَ السكونِ مِنْ جَزِيرَةِ العَرَبِ .

فَصْلٌ وَيَجِبُ قِتالُ البُغَاةِ حَتَّى يَرْجِعُوا إِلَى الحَقِّ ، وَلَا يُقْتَلُ أَسيرُهُمْ وَلَا يُتْبِعُ مُدْبِرُهُمْ وَلَا يُتْبعُ مُدْبِرُهُمْ وَلَا يُتَبعُ مُدْبِرُهُمْ وَلَا يُعْنَمُ أَمُوالُهُمْ .

فَصلٌ وَطَاعَةُ الأَئمَّةِ وَاجِبةٌ إِلَّا فى مَعصيةِ اللهِ ، وَلَا يَجوزُ الخُروجُ عَليهم مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَلَمْ يُظْهِرُوا كَفْرًا بَوَاحًا ، وَيَجبُ الصبرُ عَلى جَوْرِهِمْ ، وَبَدْلُ النَّصيحةِ الصَّلَاةَ وَلَمْ يُظْهِرُوا كَفْرًا بَوَاحًا ، وَيَجبُ الصبرُ عَلى جَوْرِهِمْ ، وَبَدْلُ النَّصيحةِ لَهُمْ وَعَليهمْ الذَّبُ عَنِ المسلمينَ وَكَنَّ يَدِ الظَّالِمِ وَحِفْظُ ثغورِهُم

وَتَدبِيرُهُمْ بِالشَّرْعِ فِي الأَبدانِ والأَدْيَانِ وَالأَموالِ وَتَفرِيقُ أَموالِ اللهِ فِي مَصارِفِها وَعَدَمُ الاستئثارِ بما فَوْقَ الكفَايةِ بِالمَعروفِ والمَبالغَةِ فِي إصلَاجِ السِّيرَةِ وَالسَّرِيرةِ .

تم الكتاب وربنا محمود وله المكارم والعلا والجود وعلى النبى محمد صلواته ما ناح قمرى وأورق عود

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الفهرس

الموضوع	ł	الصفحة
مقدمة الكتاب	٥	
عملنا في هذا الكتاب	٥	
كلمة عن الكتاب	٦	
ترجمة الإمام الشوكاني مع ذكر مؤلفاته	٦	٧،
حكم الماء	11	
النجاسات	11	
قضاء الحاجة	۱۲	
باب الوضوء	۱۲	
باب الغسل ــ والتيمم	۱۳	١٤،
باب الحيض	١٤	
كتاب الصلاة وباب الأذان	١٤	، ۱۰
كيفية الصلاة	17	
باب صلاة التطوع - وصلاة الجماعة	17	۱۷،
باب سجود السهو ـ وقضاء الفوائت	۱۷	۱۸،
باب صلاة الجمعة -وصلاة العيدين - وصلاة الخوف - وصلاة السفر	١٨	196
باب صلاة الكسوفين-وصلاة الاستسقاء	۱۹	
كتاب الجنائز	19	
كتاب الذكاة ـ باب زكاة الحيوان	41	

الصفحة	الموضوع
٤٢	باب الوليمة
٤٣، ٤٢	كتاب الطب – وكتاب الوكالة
22, 28	كتاب الضمانة - وكتاب الصلح - وكتاب الحوالة
£ £	كتاب المفلس – كتاب اللقطة – كتاب القضاء
٤٥	كتاب الخصومة
حد الشرب ، ٥٥ ٤٧	كتاب الحدود (حد الزني ـ حد السرقة ـ حد القذف
٤٧	حد المحارب – من يستحق القتل جدًّا
٤A	كتاب القصاص - كتاب الديات
٤٩	باب القسامة - كتاب الوصية
• •	كتاب المواريث
o .	كتاب الجهاد والسير
٥٣	الفهرس

هجر

للطباعة والنشر والتهزيم والإعلان

المكتب: ٤ ش ترعة الزمر - المهندسيين - حيزة الطبعة: ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل - أرص اللواء ٢٠ أميانة ٢٠ إميانة

هذا الكتاب

إسهاما من المكتبة في نشر تراث سلفنا الصالح الذي يجمع بين الأصالة والموضوعية فقد قامت المكتبة بإخراج رسالة [الدرر البهية في المسائل الفقهية]

وهى بحق كا يقول عنها العلامة صديق بن حسن البخارى: « جمع فيه المسائل التى صح دليلها ، واتضح سبيلها ، تاركا لما كان من محض الرأى ، وأتى بتحقيقات جليلة خلت منها الدفاتر ، وأشار إلى تدقيقات نفيسة لم تحوها صحف الأكابر . ونسبة هذا المختصر إلى المطولات من الكتب الفقهية ، نسبة السبيكة الذهبية إلى التربة المعدنية » .

ولا غرو فصاحب هذه الرسالة العلامة الربانى مفتى الأمة ، بحر العلوم ، سند المجتهدين ، الحافظ فريد عصره شيخ الإسلام ، قدوة الأنام ، ترجمان الحديث والقرآن ، الإمام محمد بن على بن محمد الشوكانى صاحب كتاب « نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار » وغيره من المؤلفات العديدة .

